

6 مؤتمر أصّام الدولي السادس لنموذج الوحدة الإسلامية

جهاز الأمن العام والأمن الداخلي
لنموذج كونفدرالية أسريقيا

12-13 نوفمبر / تشرين الثاني 2022



هاتف : +90 555 000 58 00

البريد الإلكتروني : info@assam.org.tr

الموقع الإلكتروني : www.assam.org.tr
www.assamcongress.com

كتاب الملخص

أصّام | مركز المدافعين عن
العدالة للدراسات الاستراتيجية

فِي طَرِيقِ الْوَحْدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ...

منشورات أصّام

إسطنبول / 2023

www.assam.org.tr



مؤتمر أصّام الدولي السادس للوحدة الإسلامية النموذجية

"جهاز الأمن العام والأمن الداخلي لكونفدرالية أسريقيا النموذجية"

كتيب الورقات البحثية للمؤتمر

13-12 نوفمبر / تشرين الثاني 2022

مؤتمرات أصّام لنموذج الوحدة الإسلامية

محرر & مصمم: مرشح الدكتوراه عاصم أوزتورك | سكرتير أصّام الإداري والمؤتمر
ترجمة: أصّام / جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية

ISBN: 978-605-72569-0-4

منشورات أصّام | إسطنبول

أصّام | جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية

Tel: +90 555 000 58 00 | E-mail: info@assam.org.tr

www.assam.org.tr | www.assamcongress.com

حقوق الطبع والنشر © 2023 | أصّام / جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية | جميع الحقوق محفوظة.

جميع حقوق هذا المنشور عائدة لـ أصّام | جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية. لا يمكن طباعة كل أو جزء من المنشور، أو نشره، أو استنساخه، أو توزيعه إلكترونياً، أو ميكانيكياً (نسخ وتسجيل وتخزين المعلومات وما إلى ذلك) دون إذن مسبق من أصّام. يمكن عمل الاقتباسات من خلال إظهار المصدر.

مؤتمرات أصّام الدولي لنموذج الوحدة الإسلامية

2021

2020

2019

2018

2017

استراتيجيات
السياسة الخارجية
المشتركة لنموذج
كونفدرالية آسريقيا

الأنظمة الدفاعية
لنموذج كونفدرالية
آسريقيا

إنتاج الصناعات
الدفاعية المشتركة
لنموذج آسريقيا

الاقتصاد الإسلامي
والأنظمة الاقتصادية
المشتركة

أشكال الإدارة من
الماضي إلى
المستقبل

2022

تم عقد مؤتمر أصّام الدولي السادس لنموذج الوحدة الإسلامية هذا العام ضمن سلسلة "مؤتمرات أصّام الدولية لنموذج الوحدة الإسلامية" واشتراك جمعية المدافعين عن العدالة أسدر والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ASDER واتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي IDSB بتاريخ 12-13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 تحت عنوانه الرئيسي "تحديد أسس ومبادئ الأمن العام والأمن المشترك من أجل نموذج الوحدة الإسلامية"، "منظومة الأمن العام والأمن الداخلي لنموذج كونفدرالية آسريقيا".



حول

حول أصام

- أصام: مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية
- تاريخ تأسيس أصام: 2013
- غاية أصام: انطلاقاً من فكرة أن ازدهار الدول الإسلامية وبقاء الدول التي قاموا بإنشائها وإحلال السلام في العالم وهيمنة العدالة لا يمكن إلا بظهور الدول الإسلامية على الساحة السياسية العالمية كقوة عظمى؛ وإنه ستوفر كل دولة مسلمة العمل الفكري لإنشاء قاعدة بيانات تتعلق بعناصر القوة الوطنية وتقييم التهديدات الداخلية والخارجية الفردية والمشاركة وتحديد مبادئ خطط الأمن الداخلي والخارجي وإنشاء وتطوير المؤسسات اللازمة للتجمع تحت إرادة مشتركة وأسس ومبادئ تنظيم هذه المؤسسات.
- مجالات أنشطة أصام: كمركز للدراسات الاستراتيجية، فإنه ينفذ أنشطة في المجالات الأكاديمية والعلمية. تنظم سنوياً "مؤتمرات أصام لنموذج الاتحاد الإسلامي الدولي". لديها العديد من الأنشطة الاجتماعية مثل الندوات والتدريب.

حول مؤتمر أصام الدولي السادس لنموذج الوحدة الإسلامية (12-13 نوفمبر / تشرين الثاني 2022)



6'ncı Uluslararası
ASSAM İslam Birliği Modeli Kongresi
"Model ASRIKA Konfederasyonu"
Asayiş ve İç Güvenlik Organizasyonu

6th International
ASSAM Islamic Union Model Congress
"Model ASRIKA Confederation Public
Order and Internal Security Organization"

3 dilde Türkçe-Arapça-İngilizce simultane çeviri yapılacaktır.
Çeviriyi izleyebileceğiniz kanallar:
Sırtar İjra, الترجمة المباشرة للمؤتمر بثلاث لغات التركية - العربية - الإنكليزية.
القنوات التي يمكنكم من خلالها متابعة ترجمة المؤتمر:
Turkish-Arabic-English simultaneous translation will be available.
Channels you can watch the translation:

ASSAM (العربية) : youtube.com/c/AdaletiSavunanlarStratejikAraştırmalarMerkezi
ASSAM Congress (TR-ENG) : youtube.com/c/ASSAMCongress

12-13 Kasım 2022

Online katılım için:
zoom : zoom.us/j/98427771146



- كانت لغات المؤتمر التركية والإنجليزية والعربية. تم توفير ترجمة فورية أثناء تقديم الأوراق. سيتم وضع الملخصات والأوراق البحثية في كتب ونشرها على موقع أصام الإلكتروني. كما سيتم نشر الأوراق البحثية في مجلة أصام الدولية المحكمة (ASSAM-UHAD) في شكل إلكتروني. المشاركون الأعضاء الراغبين في نشر أوراقهم في مجلة أصام الدولية المحكمة (UHAD)، والذين قدموا أوراق في مؤتمراً، يجب إعداد أوراقهم وفقاً لصيغة إعداد ورقة من مجلة أصام المحكمة خاصتنا وتحميلها على النظام. سيتم نشر الأوراق / المقالات في المجلة المحكمة بعد عملية التحكيم.
- كما سيتم إرسال تقارير نتائج المؤتمر التي سيتم إعدادها للتنفيذ إلى آليات صنع القرار وجميع المدعويين والمشاركين من العالم الإسلامي وسيتم وضعها على موقع أصام كونغرس.



معلومات عن المؤتمر

بداية المؤتمر

مؤتمر أصّام الدولي الخامس للوحدة الإسلامية النموذجية
استراتيجيات السياسات الخارجية لكونفدرالية آسريquia

تاريخ ومكان المؤتمر

13-12 نوفمبر / تشرين الثاني 2022
برنامج زووم، أونلاين

معلومات عن دول الورقات البحثية

تركيا - 11، أفغانستان - 1، أوزبكستان - 1، البوسنا والهرسك - 1، الجزائر - 1، النيجر - 1
الولايات الأميركية المتحدة - 1، الهند - 1، باكستان - 4، بركينافاسو - 1، تشاد - 1، سنغافورا - 2
سوريا - 1، فلسطين - 1، ملاوي - 1، ماليزيا - 3، مصر - 3، مغرب - 1، ليبيريا - 1، كشمير - 1
المجموع: 20 دولة / 38 ورقة بحثية

التنظيم

أصّام | جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الإستراتيجية
IUMS | الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين
UNIWI | اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي
أسدر | جمعية المدافعين عن العدالة

هيئة التنظيم

مجلس إدارة أصّام

محرر & مصمم

مرشح الدكتوراه عاصم أوزتورك | سكرتير أصّام الإداري والمؤتمر

الهيئة العلمية

- العميد المتقاعد ألتاي كوجاتبا
العميد المتقاعد حسين أريم
العميد المتقاعد كاظم دالكران
العميد الجوي المتقاعد أرغون كهرمان
البروفسور الدكتور أحمد ديمير
البروفسور الدكتور جاغري إرهان | عميد جامعة ألتين باش
البروفسور الدكتور محمد زلقا | نائب رئيس جامعة أوسكودار
البروفسور الدكتور أحمد قرة داغ | جامعة إينونو
البروفسور الدكتور علي عثمان كورد | جامعة العلوم الاجتماعية أنقرة
البروفسور الدكتور أتيل دوغان | جامعة كارادينيز التقنية
البروفسور الدكتور أتيل باتور | جامعة كوتاهيا دولموبينار
البروفسور الدكتور جنكيز تورامان | جامعة إينونو
البروفسور الدكتور أنصار نيشانجي | جامعة تكيرداغ نامق كمال
البروفسور الدكتور فاتح قلبي | جامعة سوتجو إمام
البروفسور الدكتور اسحق تورون | جامعة ابانت عزت بيسال
البروفسور الدكتور اسماعيل أفجي باشي | جامعة أوستيم التقنية
البروفسور الدكتور قادر اسمر | جامعة مرمره
البروفسور الدكتور كيهان إرجيش | جامعة يشار
البروفسور الدكتور محمود تكين | جامعة سلجوق
البروفسور الدكتور محمد سافسار | جامعة أوسكودار
البروفسور الدكتور محمد سيف الدين ايرول | رئيس مركز الأبحاث السياسية والأزمات أنقرة
البروفسور الدكتور مراد أصلان
البروفسور الدكتور مصطفى بقال | جامعة اسطنبول التقنية
البروفسور الدكتور نظيف جوردوغان | جامعة اوسكودار
البروفسور الدكتور نيازي بيكي | جامعة اوسكودار
البروفسور الدكتور عثمان جرزجي | جامعة اوسكودار
البروفسور الدكتور سليم شكر | جامعة اوسكودار

البروفسور الدكتور سيف الدين اصلان | جامعة دجلة
البروفسور الدكتور سيف الدين اردوغان | جامعة الحضارة اسطنبول
البروفسور الدكتور شاهمراد عريق | جامعة كوتاهيا دولموبينار
البروفسور الدكتور أوميت دوغاناي أرنج
البروفسور الدكتور يعقوب بلوط | جامعة غازي عنتاب
البروفسور الدكتور ظافر اكباش | جامعة دوزجه
المحاضر الدكتور علي فؤاد غوكجة | جامعة غازي عنتاب
المحاضر الدكتور جنكيز دينج | جامعة عثمان غازي أسكيشهير
المحاضر الدكتور كوغيهان تونجيل | جامعة إينونو
المحاضر الدكتور محمد ناجي أفة | جامعة غاديك
المحاضر الدكتور مراد يشيلتاش | جمعية الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
الدكتور أحمد أوصلو | جامعة كوتاهيا دولموبينار
الدكتور ارطغرل زنگين | جامعة كوتاهيا دولموبينار
الدكتور يونس شيشمان | جامعة كوتاهيا دولموبينار
عضو تدريس محمود قايا ألتى | جامعة كوتاهيا دولموبينار
سعاد غون، عسكري متقاعد وصحفي

العرض التقديمي

حول مؤتمر نموذج تحديد أسس ومبادئ النظام العام والأمن المشترك من أجل الوحدة الإسلامية؛

عام

هدف مؤتمرات أصّام الدولية لنموذج الاتحاد الإسلامي: هو اتخاذ قرارات على أرضية أكاديمية وسياسية فيما يتعلق بالمشاكل الحالية في السياسة العالمية، ولا سيما في جغرافيا الدول الإسلامية، تشكيل المؤسسات اللازمة لتجمع الدول الإسلامية تحت إرادة واحدة وعرض الوضع على العالم الإسلامي وصناع القرار والتشريعات اللازمة لهذه المؤسسات.

تم الإقرار على ضمان استمرارية مؤتمرات أصّام الدولية لنموذج الاتحاد الإسلامي نتيجة التشاور مع ممثلي المنظمات الأهلية من 27 دولة إسلامية.

تم اختيار الموضوعات الأساسية لمؤتمرات أصّام الدولية لنموذج الاتحاد الإسلامي التي انعقد أولها في عام 2017 وثانيها في 2018 وثالثها في 2019 ورابعها في 2020، وخامسها في 2021 والمخطط انعقادها في كل عام أيضاً بعد هذا العام مع الأخذ بعين الاعتبار مجالات النشاط الرئيسية للدول، وموضوعاتها الرئيسية هي:

1. تحديد شكل الحكم وتشريعات أجهزته من أجل الوحدة الإسلامية (2017- أجريت)،
2. تحديد أسس ومبادئ التعاون الاقتصادي من أجل الوحدة الإسلامية (2018- أجريت)،
3. تحديد أسس ومبادئ التعاون في مجال الصناعات الدفاعية من أجل الوحدة الإسلامية (2019- أجريت)،
4. تحديد أسس ومبادئ نظام الدفاع المشترك من أجل الوحدة الإسلامية (2020- أجريت)،
5. تحديد أسس ومبادئ السياسة الخارجية المشتركة من أجل الوحدة الإسلامية (2021- أجريت)،
6. **تحديد أسس ومبادئ النظام العام والأمن المشترك من أجل الوحدة الإسلامية (2022)،**
7. تحديد أصول ومبادئ نظام العدالة الموحدة من أجل الوحدة الإسلامية (2023)،

وسيتّم التأكد من أن المؤسسات المطلوبة لتجمع الدول الإسلامية تحت إرادة واحدة وأن تشريعات هذه المؤسسات سوف يتم الكشف عنها كنموذج.

عقد المؤتمر الأول في إسطنبول، مركز أصّام، بالتعاون مع جامعة أوسكودار وجمعية المدافعين عن العدالة (أسدر) واتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي (UNIW) في 23-24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

حضر ممثلو المنظمات غير الحكومية والأكاديميون من 27 دولة الإسلامية مؤتمر أصّام الدولي الأول لنموذج الاتحاد الإسلامي، وتم تقديم ملخصات الورقات البحثية من قبل 31 أكاديمياً من 11 دولة وتم نشر الورقات البحثية على موقع أصّام كونغرس على الإنترنت. (i)

ونتيجة لهذا المؤتمر، تقرر إنشاء "مجلس نواب الدول الإسلامية" وإنشاء "وزارة الوحدة الإسلامية" في مجلس الوزراء في كل دولة إسلامية وبموافقة مجلس إدارة أصّام على "إعلان نموذج كونفدرالية الدول الإسلامية" تم تقديمه للرأي العام العالمي من خلال الصحافة وتوقيع 109 مسؤول في المنظمات غير الحكومية من 29 دولة إسلامية 80 منهم من تركيا. (ii)

بالإضافة إلى ذلك، تمت صياغة نموذج دستور لكونفدرالية الدول الإسلامية مع مراعاة الأحكام التي تم إبرازها في الورقات البحثية. (iii)

انعقد المؤتمر الثاني لنا في إسطنبول الذي هو مركز أصام بالتعاون مع جامعة أوسكودار، وجمعية المدافعين عن العدالة، واتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي والاتحاد الدولي لعلماء المسلمين (IUMS) في 1 و2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

شارك ممثلو المنظمات غير الحكومية والأكاديميين من 29 دولة إسلامية في مؤتمر أصام الدولي الثاني لنموذج الاتحاد الإسلامي، وتم تقديم 58 ورقة بحثية من قبل 66 أكاديمياً من 15 دولة، تم نشر الورقات البحثية إلكترونياً في مجلة أصام الدولية المحكمة (ASSAM-UHAD) وموقع أصام.

بالنظر إلى الورقات البحثية المقدمة في المؤتمر الثاني والتقرير النهائي للمؤتمر، تم إعداد إعلان المؤتمر الثاني، بما في ذلك إعلان المؤتمر الأول وتم تقديمه إلى آليات صنع القرار وجميع المدعويين والمشاركين من العالم الإسلامي والعالم وتم نشره على موقعنا موقع أصام كونغرس. (iv)

حضر ممثلو المنظمات غير الحكومية والأكاديميون من 45 دولة إسلامية مؤتمر أصام الدولي الثالث للوحدة الإسلامية، وتم تقديم ملخصات الورقات البحثية من قبل 57 أكاديمياً من 10 دولة. تم نشر إعلان ختام المؤتمر (v) والملخصات (vi) على موقع مؤتمرات أصام على الإنترنت.

انعقد مؤتمر أصام الدولي الرابع لنموذج الاتحاد الإسلامي تحت عنوان تحديد إجراءات ومبادئ نظام الدفاع المشترك للوحدة الإسلامية "أنظمة الدفاع لنموذج كونفدرالية أسريشيا" بمشاركة جامعة أوسكودار وجامعة كوتاها دولوبينار وجمعية المدافعين عن العدالة (أسدر) والمنظمات الأهلية في العالم الإسلامي في إسطنبول، في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2020 عبر الفيديو كونفرانس ضمن نطاق تدابير جائحة كورونا.

قدم 28 أكاديمياً من 15 دولة إسلامية 27 ورقة بحثية في مؤتمر أصام الدولي الرابع لنموذج الاتحاد الإسلامي. تم نشر إعلان المؤتمر (vii) وملخصات الورقات البحثية (viii) والكتاب النص الكامل للورقات (ix)، بما في ذلك المؤتمر الأول والثاني والثالث، على موقع مؤتمرات أصام.

وانعقد مؤتمر أصام الدولي الخامس لنموذج الاتحاد الإسلامي في الفترة من 18 إلى 19 ديسمبر/ كانون الأول 2021 عن طريق الفيديو كونفرانس في إسطنبول، باشتراك جامعة كوتاها دولوبينار وجمعية المدافعين عن العدالة (أسدر) واتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي (UNIW) وجمعية مركز الأبحاث CASS للطيران والأمن الباكستانية تحت عنوان تحديد إجراءات ومبادئ السياسة الخارجية المشتركة لنموذج الاتحاد الإسلامي "إستراتيجية السياسة الخارجية لنموذج كونفدرالية أسريشيا".

قدم 39 أكاديمياً من 18 دولة إسلامية 42 ورقة بحثية في مؤتمر أصام الدولي الخامس لنموذج الاتحاد الإسلامي. تم نشر إعلان المؤتمر (x) وملخصات الورقات البحثية (xi) والكتاب النص الكامل للورقات البحثية (xii)، بما في ذلك المؤتمر الأول والثاني والثالث، على موقع مؤتمرات أصام.

سينعقد مؤتمر أصام السادس الدولي لنموذج الوحدة الإسلامية في 12-13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 بطريقة الفيديو كونفرانس في كوتاها بمشاركة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وجمعية المدافعين عن العدالة (أسدر)، واتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي ((UNIW، سيكون موضوع "تحديد إجراءات ومبادئ الأمن العام والأمن العام المشترك لنموذج الاتحاد الإسلامي" موضوعاً رئيسياً هو "نموذج جهاز الأمن العام والأمن الداخلي لنموذج كونفدرالية أسريشيا".

من المقرر عقد مؤتمرنا السابع والأخير في هذه المرحلة بالتعاون مع المنظمات الأهلية في البلدان الإسلامية وبتنسيق وإشراف أصّام.

لغات المؤتمر التركية والإنجليزية والعربية. تم توفير ترجمة فورية أثناء تقديم الأوراق. سيتم وضع الملخصات والأوراق البحثية في كتب ونشرها على موقع أصّام الإلكتروني. كما سيتم نشر الأوراق البحثية في مجلة أصّام الدولية المحكمة (ASSAM-UHAD) في شكل إلكتروني. كما سيتم إرسال تقارير نتائج المؤتمر التي سيتم إعدادها للتنفيذ إلى آليات صنع القرار وجميع المدعوين والمشاركين من العالم الإسلامي وسيتم وضعها على موقع أصّام.

القيمة الجيوسياسية للجغرافيا الإسلامية:

إن الجغرافية الإسلامية للدول الإسلامية البالغ عددها 57 دولة من أصل 193 دولة أعضاء بالأمم المتحدة (أي 31% من أعضاء الأمم المتحدة) و 1.6 مليار نسمة من عدد سكان العالم البالغ 7.45 مليار نسمة (أي 22% من عدد سكان العالم) و 30848 مليون كم² من مساحة العالم التي تقدر بـ 150 مليون كم² (أي 12.6% من مساحة العالم) بالكتلة التي تشكلها عند تجاهل الحدود بين بعضها:

1. تقع في وسط القارات الآسيوية والأوروبية والأفريقية، والمعروفة باسم جزيرة الأرض،
2. وتسيطر على مضيق جبل طارق وباب المندب، ومضيق الدردنيل ومضيق البوسفور وقناة السويس والتي تعتبر بوابات الدخول للبحر الأبيض المتوسط والتي تعد أكبر بحر داخلي في العالم والبحر الأحمر والبحر الأسود،
3. ولها سواحل على المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والبحر الأحمر وبحر قزوين،
4. وتجاور الدول في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا ودول العالم الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والهند والصين برا وبحرا والولايات المتحدة عن طريق البحر،
5. امتلاكها الفرصة لأن تكون مركز العالم دون أي بديل لطرق النقل البري والجوي والبحري،
6. تمتلك 55.5% من احتياطي النفط في العالم، و 46.5% من إنتاجه، و 64.1% من احتياطي الغاز الطبيعي، و 34% من إنتاجها، مع موقعها الجغرافي السياسي، وقيمها الحضارية المشتركة، وخلفيتها التاريخية، ومع توحيد وسائلها وجهودها تصبح لديها القدرة على أن تكون القوة العظمى في المستقبل.

الهجمات العالمية التي تعرض لها العالم الإسلامي

تم جعل العالم الإسلامي الذي كان من المفترض أن يكون الحاكم في جغرافيتها، مكاناً ومساحةً للحرب العالمية الثالثة غير المتكافئة والفقيرة والماكرة والسرية وغير المعلنة من أجل إشعال الحرب ما بين العناصر التي تمتلك اختلافات عرقية ومذهبية داخل الهيكل الحدودي لكل دولة إسلامية.

المنظمات الإرهابية المسلحة التي أغرق تركيا والجغرافيا الإسلامية بالدماء والدموع وحولت المنطقة إلى خرابة والموجودين في أفغانستان؛ القاعدة، العراق؛ الحشد الشعبي، نيجيريا؛ بوكو حرام، أفريقيا الوسطى؛ أنتي بالاك، تركيا؛ جبهة التحرير الشعبي الثوري والحزب الشيوعي التركي/ الماركسي اللينيني وحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي وجماعة فتح الله غولن، وفي سوريا؛ داعش، هيئة تحرير الشام وحزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني تقوم بفعاليتها بدعم من القوى العالمية وتحت سيطرتها.

على الرغم من مزاياه فقد سقطت البلدان الإسلامية في حالة اضطراب كبير بسبب تدخلات الدول الغربية الإمبريالية. نتيجة لهذا الاضطراب، هناك معاناة وتدمير هائلان في الجغرافيا الإسلامية. ويجبر الملايين من المسلمين على الاختيار بين ترك ديارهم وبيوتهم أو الموت. يموت الآلاف من المسلمين بطرق مختلفة في طرق الهجرة، ويحكم على أولئك الذين يتمكنون من الهجرة بالعيش في فقر وبؤس.

وفقاً للبيانات الرسمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصادرة في عام 2021 ووفقاً للسجلات الرسمية، هاجر 6.6 مليون مواطن سوري حول العالم. (xiii) يرتفع هذا الرقم بإضافة اللاجئين الذين لم يتم تسجيلهم. هاجر اللاجئون السوريون إلى تركيا وعددهم (3,645,140) والعراق (242,163) والأردن (662,790) ومصر (130,577) ولبنان (865,531) وأماكن أخرى في شمال أفريقيا (31,657). باستثناء هذه الأرقام، هناك محاولات مكثفة للهجرة إلى أوروبا ويفقد معظم اللاجئين حياتهم أثناء العبور من البحر الأبيض المتوسط. على الرغم من هذه المحن، بلغ العدد الإجمالي للاجئين المسجلين الذين عبروا إلى أوروبا من أبريل/ نيسان 2011 إلى يناير/ كانون الثاني 2021 1,022,142 لاجئ. (xiv)

تستمر الحرب العالمية الثالثة (الحرب الهجينة) كحرب غير معلنة ضد الدول الإسلامية. بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، حاول المسلمون، الذين تركوا بدون حكم، الاستمرار في وجودهم من خلال إنشاء دويلات صغيرة، لكنهم ولأنهم فقدوا وحدتهم وتضامنهم، أصبحوا لقمة سهلة للقوى العالمية. تهدف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإنجلترا وفرنسا وروسيا والصين إلى إقامة سلطة على الدول الإسلامية من خلال شن حروب بالوكالة من خلال المنظمات الإرهابية التي يسيطرون عليها وأساليب الحرب غير المتكافئة التي يطبقونها من أجل الاستيلاء على الجغرافيا الإسلامية.

مؤتمر أصام الدولي السادس لنموذج الاتحاد الإسلامي الدولي

سيُعقد مؤتمرنا في 12-13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 عن طريق الفيديو كونفرانس. في مؤتمرنا، سيتم النظر في موضوع "تحديد أسس ومبادئ النظام العام والأمن المشترك من أجل الوحدة الإسلامية" تحت الموضوع الرئيسي "جهاز الأمن العام والأمن الداخلي لنموذج كونفدرالية أسريفا".

سيتم دراسة مواضيع الورقات البحثية التي سيقدمها الأكاديميون الذين سيحضرون مؤتمر أصام الدولي السادس لنموذج الوحدة الإسلامية تحت العناوين التالية.

العناوين الفرعية للمؤتمر

1. أسس ومبادئ تنظيم الهياكل الإدارية للقوى العالمية على مر التاريخ المتعلقة بالنظام العام والأمن الداخلي:
 - a. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في الإمبراطورية الرومانية،
 - b. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في الإمبراطورية البيزنطية،
 - c. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في الإمبراطورية الرومانية،
 - d. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في الدولة الإسلامية في العهد الأموي،
 - e. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في الدولة الإسلامية في العهد العباسي،
 - f. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في الإمبراطورية السلجوقية،
 - g. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في الإمبراطورية العثمانية،
2. أسس ومبادئ تنظيم الهياكل الإدارية (الإدارة المحلية والأمن في المدن والمناطق الريفية والمناطق الساحلية والحدودية) المتعلقة بمنظومة الأمن العام والأمن الداخلي للقوى العالمية اليوم:
 - a. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في الدولة الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية،
 - b. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في الاتحاد الروسي،
 - c. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في جمهورية جنوب أفريقيا،
 - d. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في الاتحاد الأوروبي،

- e. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في جمهورية الصين الشعبية،
f. أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في جمهورية الهند،
3. **منظومة الأمن العام والأمن الداخلي** (الإدارة المحلية والأمن في المدن والمناطق الريفية والمناطق الساحلية والحدودية) **المتوخى لنموذج كونفدرالية آسريقيا:**
a. أحكام بشأن توفير الأمن والأمن العام في نموذج دستور نموذج كونفدرالية الدول الإسلامية **آسريقيا**
b. أحكام يجب إضافتها بشأن توفير الأمن والأمن العام إلى نموذج دستور نموذج كونفدرالية الدول الإسلامية **آسريقيا**
c. وزارة الشؤون الداخلية لنموذج كونفدرالية آسريقيا، الذي يُدار من المركز:
i. التنظيم المركزي والصلاحيات والمسؤوليات،
ii. التنظيم والصلاحيات والمسؤوليات في الفدراليات الإقليمية (الشرطة، الدرك، خفر السواحل وأمن الحدود)،
iii. التنظيم والصلاحيات والمسؤوليات في الدول الوطنية (الشرطة، الدرك، خفر السواحل وأمن الحدود)،
d. **تنظيم وصلاحيات ومسؤوليات وزارة الشؤون الداخلية لنموذج كونفدرالية الدول الإسلامية آسريقيا،**
(الإدارة المحلية والأمن في المدن والمناطق الريفية والمناطق الساحلية والحدودية).

-
- (i) <https://www.assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2017/ozet-kitapcigi-17.html>
(ii) <https://www.assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2017/kongre-bildirgesi-17.html>
(iii) <https://www.assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2017/model-konfederasyon-anayasasi.html>
(iv) <https://www.assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2018/kongre-bildirgesi-18.html>
(v) <https://www.assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2019/kongre-bildirgesi-19.html>
(vi) <https://assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2019/islam-birligi-kongresi-ozet-kitapcigi-19.html>
(vii) <https://assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2020/kongre-bildirgesi.html>
(viii) <https://www.assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2020/ozet-kitapcigi-20.html>
(ix) <https://www.assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2020/bildiri-kitapcigi-20.html>
(x) <https://www.assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2021/kongre-bildirgesi.html>
(xi) <https://www.assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2021/ozet-kitapcigi-21.html>
(xii) <https://www.assamcongress.com/tr/kongre/assam-kongre-2021/bildiri-kitapcigi-21.html>
(xiii) <https://www.easo.europa.eu/sites/default/files/EASO-Asylum-Report-2020-Executive-Summary-TR.pdf>
(xiv) <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria>

مقدمة

في بداية القرن الماضي، تفككت الإمبراطوريات. تم تنظيم الدول داخل الإمبراطوريات في دويلات موجهة من قبل المنتصرين في الحرب العالمية الأولى. تم الحكم على الدول التابعة بالأنظمة الشمولية، على الرغم من أنها اعتقدت أنها دول حرة. تمت حماية الطغاة ودعمهم من قبل الدول الوصية.

بين الحربين العالميتين، كانت الدول المتقدمة في الغرب تحكمها في الغالب إملاعات فاشية وكان السوفييت وحلفاؤهم يُحكمون من قبل الديكتاتوريات الشيوعية.

بعد الحرب العالمية الثانية، بينما كانت الأنظمة الديمقراطية تستقر في الدول الغربية، على سبيل المثال الولايات المتحدة وإنجلترا، تم تبني الشيوعية كنظام إدارة في روسيا وتوابعها.

شكل الغرب كتلة الناتو ضد الشيوعية تحت قيادة أمريكا وشكل الاتحاد السوفياتي تحت قيادة روسيا حلف وارسو ضد الرأسمالية المستعرة.

لقد مضى القرن الماضي من خلال وضع القوة المسلحة في المقدمة وتطويرها وتشجيعها، نتيجة لصدام القوتين العظميين والأيديولوجيات التي تمثلها، واستغلال البلدان التي لم تحصل على استقلالها الكامل.

بعد الحرب العالمية الثانية، تمت مراجعة عصبة الأمم (10 يناير/ كانون الثاني 1920 - 18 أبريل/ نيسان 1946) وإعادة تنظيمها من قبل المنتصرين في الحرب، وتم إنشاء منظمة الأمم المتحدة في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1945. بالرغم من إظهار الغرض منه هو "توفير العدالة والأمن والتنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية لجميع البلدان على الصعيد الدولي"، لكن تم إنشاؤه لحماية مصالح الرابحين في الحرب العالمية الثانية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهم (الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وروسيا والصين) في العالم وخاصة في الجغرافيا تمتلك

إسرائيل، التي وضعت في فلسطين التي تعتبر قلب الجغرافيا الإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية كموقع استيطاني للحملة الصليبية الـ 27 كالخنجر، وتم جعلها مثل عيون وآذان وقبضة العالم المسيحي، وتم حمايتها من قبل جميع المنظمات التي يسيطر عليها الغرب، بما في ذلك الأمم المتحدة، وكان الهدف من خلال عمليات نفسية مكثفة هو جعل الناس ينسون أن هذه الدولة الصغيرة هي أداة من أدوات الغرب، من خلال إظهار إدارة العالم على أنها تحت سيطرة الصهيونية وترويع العالم الإسلامي.

في نهاية القرن، تفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان يحاول إبقاء أفغانستان تحت احتلالها وانهارت الأيديولوجية الاشتراكية.

في بداية هذا القرن، تولت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، اللذان بقيا بلا منافس، مهمة الدرك العالمية، واحتلت أفغانستان والعراق بمهمة "صراع الحضارات" بحجة جلب الحرية، بما أن الاحتلال الفعلية مكلفة، فمن خلال الإعلان عن سيناريو جديد للعالم تحت اسم "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، أدى ذلك بالعالم الإسلامي إلى اضطراب وعدم استقرار اجتماعي وسياسي واقتصادي، بدءاً من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا. كما قامت روسيا التي استعادت قوتها والصين التي عززت اقتصادها، بدور أكثر نشاطاً في مجالات السيادة المتبقية لهما في العالم الإسلامي، وبالتحالف مع الغرب خلف الكواليس، سعياً إلى الاستفادة السياسية والاقتصادية من الدماء والدموع التي تم سفكها في الدول الإسلامية.

لم تستطع الدول الإسلامية الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 57 دولة، التخلص من توجيهات الغرب وتشغيل حكوماتها الوطنية، على الرغم من جغرافيتها ذات القيمة الجيوستراتيجية المهمة التي تهيمن على مركز ثلاث قارات، حيث يمر النقل البري والبحر والجوي، وموارده الغنية تحت الأرض وفوق الأرض والقيم الجيوستراتيجية العالية التي يمثلها. ولذلك لم يتمكنوا من الوصول إلى القوة التي يستحقونها من خلال تكوين تحالف. ولكون عدم امتلاكها إرادة مشتركة، انتظر أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات للتخلص من كل ما تعرض له من مصائب وقمع، كسجين نُهبت موارده وفرصه وسُلّبت إرادته وأعجب بجلاده.

جنباً إلى جنب مع إنشاء جمهورية تركيا، مع القبول بأنه لا يمكن الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة دون تغيير المجتمع بثورات اجتماعية وثقافية، وجهها إلى الغرب، مبينة الحضارة الغربية كهدف نهائي والمراد الوصول إليها، إذ ترى في دين الإسلام والقيم الإسلامية والحضارة التي تمثلها خطراً وتحولت عن الدول الإسلامية وأدارت ظهرها للأمم الإسلامية ونفرت العالم الإسلامي. على مدى قرن من الزمان، كانت إدارة البلاد، التي تعمل بتوجيه من الغرب، متشككة من الدول الإسلامية وقد تم إظهارها للأمة على هذا النحو وكانت دائماً تنظر إلى هذه الدول بإدراك وجود تهديد. وقد أدى هذا الرأي إلى تكوين إرادتين متعارضتين تماماً (إرادة بيروقراطية وسياسية) في الدولة وصراعهما المستمر وإهدار سلطة الدولة على الأمة. في حين أن القوات المسلحة، التي تبقى الإرادة السياسية تحت وصايتها وتسيطر على السلطة البيروقراطية، قد أساءت إلى المتدينين للدولة بسبب المتلازمة الرجعية وجعلوا الشعب الكردي يشك في ولائه للدولة لأنهم يريدون تدمير القيم الدينية التي هي غراء الوحدة وبسبب موقفها القومي العلماني.

من أجل وحدة الدول الإسلامية، كان القبول الحقيقي للمثقفين الأتراك الذين نشأوا على الثقافة الإسلامية أن تركيا تعتمد على قيادتها وأن تركيا لديها الإرادة الوطنية للسيطرة على جميع مؤسسات الدولة لتكون قادرة على قيادة الدول الإسلامية.

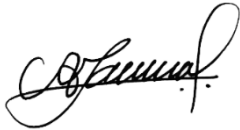
بفضل الاستقرار السياسي الذي تحقق في السنوات العشر الماضية، نتيجة الصراع مع الأيديولوجية الرسمية الخاطئة من خلال دعم قيم الأمة، تمكنت بلادنا من حل مشاكلها الداخلية إلى حد كبير، وجعلت قوة الوحدة محسوسة على الأقل إقليمياً واستعاد المكانة اللازمة بتصحيح منظورها للعالم الإسلامي.

هناك أيام صعبة أمام الدول الإسلامية وهي في طريقها لاختيار الديمقراطية من خلال الإطاحة بالحكومات الاستبدادية. الديموقراطيات الشابة، التي ستكافح الفساد والفقر والحاجة إلى العدالة، لا ينبغي دفعها مرة أخرى إلى حضن الغرب من أجل حل مشاكلها الضخمة. إنهم بحاجة إلى التضامن والتوجيه الصحيح. هناك حاجة للتعاون الاقتصادي والدعم وتوجيه السياسة الخارجية والتعاون الدفاعي ضد المستغلين وأنظمة العدالة البديلة ضد انتهاكات الحقوق الناشئة عن بلدانهم والدول الأخرى وإرادة مشتركة لرفاههم وأمنهم، من أجلهم والعالم يحكم في سلام وعدل.

في نهاية المطاف، يعتمد ازدهار الدول الإسلامية وإحلال السلام والعدالة في العالم على ظهور الدول الإسلامية كقوة عظمى على الساحة السياسية العالمية.

انطلاقاً من فكرة أن ازدهار الدول الإسلامية وبقاء الدول التي قاموا بإنشائها وإحلال السلام في العالم وهيمنة العدالة لا يمكن إلا بظهور الدول الإسلامية على الساحة السياسية العالمية كقوة عظمى؛ وإنه ستوفر كل دولة مسلمة العمل الفكري لإنشاء قاعدة بيانات تتعلق بعناصر القوة الوطنية وتقييم التهديدات الداخلية والخارجية الفردية والمشاركة وتحديد مبادئ خطط الأمن الداخلي والخارجي وإنشاء وتطوير المؤسسات اللازمة للتجمع تحت إرادة مشتركة وأسس ومبادئ تنظيم هذه المؤسسات.

تتعد مؤتمرات أصام الدولية لنموذج الوحدة الإسلامية، التي تم إطلاقها في عام 2017 وستنتهي في عام 2023، من أجل تقديم هذه الأعمال الفكرية ومقترحات الحلول وأسلوب الحالة ونموذج جاهز للإرادة السياسية.



عدنان تانريفدي

رئيس مجلس إدارة أصام

المحتويات

i	حول
ii	معلومات عن المؤتمر
iii	الهيئة العلمية
v	العرض التقديمي
x	مقدمة
xiii	المحتويات
	ملخصات ورقات المؤتمر
1	إعادة النظر في الأمن الوطني وأمن الأمة في ظل الفوضى العالمية الجديدة الأستاذ الفخري عثمان باقار
3	مشاكل النظام العام في المدن الإسلامية في العصور الوسطى والتدابير المتخذة لضمان الأمن الأستاذ المحاضر أحمد ن. أوزدال
4	سياسة النظام العام في مصر في عهد صلاح الدين (1169-1193) / الدكتور عبد القادر توران
5	منظومة الأمن الداخلي في الدولة العثمانية وتوصيات للحاضر / البروفسور جنكيز تورامان
6	إنشاء المؤسسات في الإمبراطورية العثمانية وحماية المستهلكين والمنتجين درساً ليومنا مرشح الدكتوراه شاه فهد يوسفزاي
7	وضع المرأة في الفترة العثمانية، مساهماتها في الأمن الاجتماعي والاقتصادي والداخلي مرشح الدكتوراه أيجاز بشير لون
8	كيف يتم استخدام الحقوق المجردة ونقله في كتاب مجلة المحاكم العثمانية؟ مرشح الدكتوراه محمد نذير خان

- 11 ميثاق الأمن المشترك بين تركيا وسوريا والعراق / الأستاذ المحاضر حسين شيهانلي اوغلو
- 12 الأمن الوطني في الولايات المتحدة: المؤسسات والسياسات / الدكتور عصام عبد الشافي
- 13 دور تركيا الوسيط في تأسيس قطع النار في الحرب الروسي الأوكراني
البروفسور الدكتور مسعود حقي جاشين
- 14 قاعدة حميميم الجوية الوسائل الروسية للتوسع في أفريقيا / الدكتور أحمد زيدان
- 16 آثار وتأثيرات سياسة الأمن الداخلي والخارجي المشترك ونمو الاتحاد الأوروبي
محامي محلل أبحاث يزن شوبكي
- 17 ضمان الاتحاد الأوروبي لحماية الأمن الداخلي وجودة الحياة والقيم: اقتراحات للجغرافيا الإسلامية
الأستاذ المحاضر أدمير مولوسمانوفيتش
- 18 أصول ومبادئ النظام العام ومنظمة الأمن الداخلي: نموذج جمهورية جنوب أفريقيا
الشيخ ادريس محمد
- 19 الهجرة غير الشرعية والتهديدات الأمنية في الجزائر / الدكتورة أمينة بوقروز
- 20 الأمن في النيجر؛ التعاون مع تركيا / الباحث منصور الأماني
- 22 دراسة بحثية حول دور التشريع في مكافحة الفساد في ليبيا / الاستاذ المساعد عبداللوي قبا &
الاستاذ المساعد محمد روفلي واهمة & الباحث عليو محمد كروماه
- 23 استثمارات تركيا في إفريقيا في سياق السياسة الاقتصادية لجنوب إفريقيا خلال فترة ما بعد
الاستعمار: مثال "سد النهضة" / البروفسور أيهان أورهان & مرشح الدكتوراه إركان أوفلاز
- 25 المفاهيم الإسلامية وتسييسها ونتيجة لذلك عدم الاستقرار في آسيا الوسطى
البروفسور إلهامجون بكميرزايف
- 27 لماذا تبدو الإدارة المحلية الصينية وإطار الأمن المحلي مهمًا في تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية
العالمية في سياسة الصين الخارجية الواسعة؟ / الأستاذة المساعد سيدرا طارق جميل

- 28 قضية التحكيم سولو: الادعاءات السخيفة لسيادة مفقودة منذ فترة طويلة
رائد البحرية (فخري) الأستاذ المحاضر محمد حزمي محمد رسلي
- 29 نحو نظام عام إسلامي دولي مشترك وبنية أمنية داخلية: دراسة الإجراءات والمبادئ
الأستاذ المحاضر حكمت الله بابو صاحب
- 34 تحديد أسس ومبادئ النظام العام والأمن المشترك من أجل الوحدة الإسلامية
الدكتور أبوبكر كومباوري
- 36 التعاون والأمن من أجل الوحدة الإسلامية: ملخص / الباحث محمد منير
- 37 أهمية وضرورة إنشاء وحدة مشتركة للنظام العام والأمن الداخلي نيابة عن الدول الإسلامية
الطبيب بيطري باحث محمد تاش
- 41 مجالات جديدة للأمن في تأسيس الأمن الداخلي للاتحاد الإسلامي
مرشح الدكتوراه عاصم أورتورك
- 39 مفهوم ومبادئ الأمن الداخلي والنظام العام في دولة مسلمة (أو اتحاد إسلامي)
الدكتور اللواء المتقاعد شاهد هاشمات
- 41 تنظيم وصلاحيات ومسؤوليات وزارة الشؤون الداخلية لاتحاد الدول الإسلامية اسريقيا(الإدارة
المحلية والامن في المدن والمناطق الريفية والمناطق الساحلية والحدودية)
الدكتور أحمد أوجلي عبد الواحد
- 43 نموذج الاستخبارات المشتركة والأمن العام المشترك في طريق تحقيق الوحدة الإسلامية
الباحث أوميت باغاتور
- 45 الخلافة بين التحديات والآمال / الباحث أحمد مولانا
- 47 أمن الدول في الفترات الانتقالية / الباحثة سحر زكي
- 48 حلول متكاملة قائمة على التكنولوجيا لضمان الأمن ونظام العام في مدن العالم
البروفسور يعقوب بلوط & الدكتور مساعد بحوث معراج أرسلان
- 49 علم اجتماع الأمن، معناه وعناصره / مرشح الدكتوراه رمضان علي محمودي
- 50 نظام دعم قرارات الأمن الإقليمي بمساعدة الذكاء الاصطناعي / مرشح الدكتوراه أغوزهان أكينر
- 51 الأمن السيبراني & الدفاع أهمية الدول الإسلامية في ضمان النظام العام والأمن الداخلي
الأستاذة المساعد شاهيلة اينون يوسف
- 53 وسائل تحسين الأمن الغذائي / الباحث محمد شهزاد



مؤتمر أصّام الدولي السادس
للوّحدة الإسلامية النموذجية

كتاب ملخص الورقات البحثية

إعادة النظر في الأمن الوطني

وأمن الأمة في ظل الفوضى العالمية الجديدة

البروفسور الفخري عثمان باقار / ماليزيا

حائز على كرسي الغزالي لنظرية المعرفة والدراسات الحضارية والتجديد في الجامعة الإسلامية العالمية

ماليزيا، المعهد الدولي للفكر والحضارة الإسلامية (ISTAC-IIUM)

obbakar@yahoo.com

تؤكد الدول القوية اليوم (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي والهند وإسرائيل) نفسها من خلال مبادرات إقليمية وعالمية مختلفة لتشكيل أو التأثير على التطورات العالمية التي تخدم مصالحها. وعلى الرغم من أنها ليست كل منها القوى العظمى الوحيدة، فإنها تعمل بجد، إما بمفردها أو بالتعاون مع الآخرين، لخلق نظام عالمي جديد تكون فيه كل منها لاعباً مهيماً. وبما أن المصالح الفردية هي العامل الحافز الوحيد للمبادرات الاستراتيجية الإقليمية والعالمية، فإن تضارب المصالح يصبح أمراً لا مفر منه. من الواضح أن الحرب الأوكرانية هي نتيجة لصدام بين الطموحات والمصالح الإقليمية والعالمية. ومما يؤسف له أن أمم الأمة لا تزال سلبية في مواجهة التطورات السياسية العالمية التي تحدث أمام أعينها. هذه السلبية التي يعرضونها ستكلف الأمة ثمناً غالياً لأن العديد من هذه التطورات سيكون لها عواقب سلبية على من يظل صامتاً ومتفرجاً بقدر أمثلة جيدة لأمم الأمة. من المرجح أن يزداد ضعف أمن الأمة بأبعادها المختلفة بسبب تأثير المرحلة الجديدة من المنافسة بين القوى العظمى.

عندما يتعلق الأمر بطموحاتها العالمية، لم تتحرك منظمة المؤتمر الإسلامي، التي هي الأمل الوحيد للأمة. لقد خيبت آمال الأمة مراراً وتكراراً! في أعقاب حرب أوكرانيا، التي كانت في الواقع نزاعاً مسلحاً بين الناتو بقيادة الولايات المتحدة وروسيا، يحاول العديد من القادة المسلمين بدء تحرك نحو الحياد الفعال لمنظمة التعاون الإسلامي. لكن من الواضح أن المبادرة تم حظرها منذ البداية من قبل إدارة بايدن والاتحاد الأوروبي. بما أن منظمة التعاون الإسلامي أصبحت غير قادرة على الدفاع عن قضية أمن الأمة في ظل الفوضى العالمية الحالية، ما هي الخيارات الأخرى المتاحة للأمة لمعالجة هذه القضية المهمة كصوت جماعي؟ في هذا العرض، أود أن أدعو إلى إنشاء منتدى عالمي جديد يوحد الجماعات الإسلامية التي تتعامل مع الإسلام والنظام العالمي الجديد. الأعضاء الرئيسيون للمنتدى المقترح هم مفكرو الأمة وقادة المجتمع المدني. إحدى القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها هي الحاجة إلى فهم جديد لأمن الأمة في ضوء الظروف العالمية الحالية. قضية أساسية أخرى هي ما يمكن للإسلام، كدين وحضارة، أن يضيفه إلى الأجندة العالمية لنظام اجتماعي عالمي جديد في القرن الحادي والعشرين. والآن، أصمّ وبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان على تأسيسها، فهي في أفضل وضع يمكنها من الاضطلاع بدور رائد في تحقيق المنتدى العالمي المقترح.

الكلمات المفتاحية: الأمة، الأمن، أمن الأمة، الأمن القومي، الاضطراب العالمي.

مشاكل النظام العام في المدن الإسلامية في العصور الوسطى والتدابير المتخذة لضمان الأمن

المحاضر الدكتور أحمد أوزدال / تركيا

جامعة أغري إبراهيم غاتشن، كلية الآداب والعلوم، فرع التاريخ

ahozdal@gmail.com

من بين مشاكل النظام العام التي هددت المدن في العصور الوسطى، يمكن ذكر حالات السرقة الصغيرة والابتزاز، فضلاً عن مجموعات العصابات واللصوص الأكثر تنظيماً، وحركات العيارون، وزيادة النهب/ التمرد خاصة في أوقات المجاعة والمعارك بين مختلف الفئات الاجتماعية (الشيعية والسنة، وما إلى ذلك).

وكانت تقع مسؤولية الحفاظ على النظام العام على عاتق منظمة الشرطة.

على رأس المنظمة، كان هناك صاحب الشرطة، الذي هو في الصف الأمامي في البروتوكول مع القاضي، المحتسب والمدير العسكري.

كان يوجد داخل المنظمة، الكاتب، نواب الشرطة، حراس الليلي، قوات الدورية، حراس الجسور، حراس السجن، الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين ومسؤولي الاستخبارات.

ولكل وحدة من هذه الوحدات المعينة ملابسها وأسلحتها العملية الخاصة، فضلاً عن الشارات الخاصة والملابس الرسمية والخناجر الاحتفالية.

عادةً ما تكون القاعدة الإدارية عبارة عن هيكل منفصل يقع في المنطقة التي تقع فيها المباني الحكومية في المدينة.

في مختلف الدول الإسلامية والتركية، هناك أيضاً مسؤولين مختلفين رفيعي المستوى مثل "أمير العدالة" و"أمير حرس" و"شاهنه" و"صوباشي" الذين لديهم نفس الوصف الوظيفي تقريباً مثل "صاحب الشرطة".

تتولى مهمة توفير الأمن في مدن مثل ديار بكر وحلب مؤسسة تُدعى "أحداث"، وتنفذها عائلات كبيرة معروفة.

في مدن الأناضول في القرن الرابع عشر 14، تم تنفيذ هذه المهمة جزئياً من قبل الأخيين.

يتم ضمان أمن المدن الساحلية والمناطق الساحلية في السلاجقة الأتراك من قبل مسؤول يُدعى أمير السواحل (= قائد السواحل).

كما يدخل توفير النظام العام في نطاق الواجب الجزئي للمحتسب.

فيما يتعلق بالنظام العام، يحتل المحتسب منصب مشرف يتمتع بصلاحيات خارقة يمكنه التدخل مسبقاً في المواقف التي تشكل خطراً أكبر.

في فترات الفوضى، يتم فهم أهمية هذه المؤسسات بشكل أفضل.

يروى ابن كثير حالة تقشعر لها الأبدان لاثنتين من القساوسة المسيحيين وعصابة من 60 شخصاً عملوا معهم في عام 1340 حاولوا إشعال النار باستخدام مواد متفجرة قابلة للاشتعال في سوق صقور الرجال في مدينة دمشق.

عادة ما تكون مدن القرون الوسطى محاطة بجدار ولها 3-4 بوابات يتم إغلاقها ليلاً ويراقبها الحراس في النهار.

كان هناك حامية عسكرية داخل القلعة الداخلية (kūhendîz) ، والتي تقع في أنسب جزء من المدينة.

كان السفر ممكناً فقط من خلال شهادة سفر مختومة (الإجازة) صادرة عن السلطات الرسمية.

وتهدف هذه الإجراءات إلى منع الهروب من الخدمة العسكرية والتجسس والتهريب، فضلاً عن ضمان الأمن.

على جانبي الشوارع الطويلة التي تشكل الأسواق، كان هناك أبواب شبكية حديدية يتم إغلاقها في نهاية المساء.

تقع مسؤولية أمن الأسواق ليلاً على عاتق موظفين الأساس الذين يقومون بدوريات مع كلاب الحراسة.

موظفين الأساس هم نوع من ضباط الحماية شبه الرسميين الذين تدفع نقابة العمال رواتبهم.

من القرن العاشر فصاعداً، بدأت إضاءة الأسواق الرئيسية والطرق الهامة ليلاً.

الكلمات المفتاحية: العصور الوسطى، المدينة، النظام العام، منظمة الشرطة، أحداث.

سياسة النظام العام في مصر في عهد صلاح الدين (1169-1193)

الدكتور عبد القادر توران/ تركيا

مركز التفكير والتحليل الاستراتيجي SDAM / إسطنبول

abdulkadirturan72@hotmail.com

تم تقسيم الدولة بين السلالة الفاطمية، والوزراء، وكبار الشخصيات، وأفراد الجيش مجمعين حسب الأصل في ظل السلالة الفاطمية، التي حكمت مصر منذ 969/358. تم الحفاظ على النظام العام في مصر من خلال الأساليب التقليدية والتعسفية في الغالب. اعتبرت السلالة الفاطمية تقسيم الإدارة فرصة لاستمرار حكم الأسرة الحاكمة. تم استخدام الأبراج المحصنة الضخمة من نوع دار المونة لمنع الطبقات المختلفة والنظام العام في البلاد، وكذلك القصور التي أقيمت فيها العديد من وسائل الترفيه، مثل دار الغزل المطلة على نهر النيل، من أجل إرضاء الطبقات الاجتماعية العليا. في البلد الذي أعلن فيه زعيم المعارضة الأعلى أن المتمرّد الأول هو كبير الوزراء الذي قتله، اكتسبت الصراعات الداخلية استمرارية، وواجهت البلاد مشكلة البقاء بسبب الاتصالات التي أقامتها الأطراف مع الخارج من أجل السيطرة على الدولة. عندما سيطر صلاح الدين على مصر (1169/564)، تبنى سياسة النظام العام القائمة على نزاهة النظام. في الوقت الذي وضع فيه حداً لسلطة الأسرة الفاطمية التي قسمت العالم الإسلامي، اتبع استراتيجية لدمج الدولة والمجتمع بجميع مؤسساته وعناصره بما يتماشى مع نفس الهدف. قام ببناء نظام عدالة متكامل وفعال وحساس، وقام بتصفية الهياكل العسكرية في الصراع، وأعاد تأسيس الجيش، وأنشأ وكالة استخبارات تراقب بدقة المواقف تجاه زعزعة السلام في الداخل وكذلك الاتصالات مع العدو الخارجي. وبأمر حازم من الديوان، سجل جميع شؤون الدولة. أعاد تنظيم النظام المالي، وألغى الضرائب الباهظة، ووضع نظام الزكاة وعناصر أخرى من المساعدة الاجتماعية الإسلامية موضع التنفيذ. قام بتحويل دار المونة ودار الغزل إلى مدارس في نفس الوقت. نشر تعليم القرآن الكريم في جميع قطاعات المجتمع. افتتح دار الحديث. نقل المؤسسات الصوفية من دمشق إلى مصر وجمعهم معا في إدارة مشتركة لصالح عقل مشترك موجه نحو نفس الهدف. وبالتالي، قدم الحماية الاجتماعية والرضا في ظل نظام إسلامي. ومع ذلك، فإن الإجراءات الأمنية اليومية التي يتخذها نوابه كانت موضوع دعاية ضد مختلف عناصر المجتمع الذين اعتادوا على الإدارة التعسفية. لكن صلاح الدين تمكن من الحفاظ على تصميمه وإقامة نظام في مصر واصل حتى إلى الثورة العثمانية.

في بحثنا، سنقوم بتقييم سياسة وخبرة النظام العام هذه، والتي لها مكانة مهمة في تاريخ العالم الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: النظام العام، صلاح الدين الأيوبي، مصر، شمال أفريقيا، العالم الإسلامي.

منظومة الأمن الداخلي في الدولة العثمانية وتوصيات للحاضر

البروفسور الدكتور جنكيز تورامان / تركيا

جامعة إينونو، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، إدارة الأعمال

cengiz.toraman@inonu.edu.tr

إن تماسك الإمبراطورية العثمانية، التي حكمت لمدة 623 عامًا، كانت القوة العظمى التي لا مثيل لها في عصرها لمدة أربعة قرون وانتشرت عبر ثلاث قارات بمساحة 5.2 مليون كيلومتر مربع في أقصى توسعها (24 مليون كيلومتر مربع مع مناطق نفوذها) وللحفاظ على رعاياها المختلفين في الأديان والقوميات معًا، في غضون ذلك وتطلب الحفاظ على الأمن الداخلي للدولة بشكل متوازن ومناسب وجود نظام أمن داخلي قوي وفريد من نوعه من حيث بنيته. على الرغم من أن أول مؤسسة معروفة بشكل عام عندما يتعلق الأمر بالأمن الداخلي هي منظمة إنفاذ القانون ومؤسسات الانضباط، فإننا نواجه طرقًا مختلفة تمامًا وفريدة من نوعها مثل طريقة تكليف الحاشية وزعامة البراري بخدمات الدربندية والماترولوسية والمنزلية.

في هذا السياق، أولاً وقبل كل شيء، ستنم مناقشة سياسات الأمن الداخلي في الدولة العثمانية، وسير عمل جهاز الأمن الداخلي والمؤسسات والسلطات في التنظيم المركزي والمحلي في العملية التاريخية. في هيكل الدولة اليوم، يتم تنفيذ الأمن الداخلي إلى حد كبير بتنسيق من وزارة الداخلية. لا توجد "وزارة أمن داخلي" منفصلة كما هو الحال في الولايات المتحدة. استمرت العناصر التي تهدد الأمن الداخلي في الوجود في الحقبة الجمهورية وأخيرًا، قد تظهر تهديدات الأمن الداخلي التي "تحاول الإطاحة بالنظام الدستوري"، كما في مثال "منظمة فتح الله الإرهابية أو هيكل الدولة الموازي". لذلك، فإن تهديد الأمن الداخلي يقف أمامنا دائمًا كتهديد محتمل يمكن أن يستمر في الوجود. بناءً على هذا الواقع، ستنم محاولة طرح اقتراحات هيكلية الأمن الداخلي في نطاق قابلية تطبيق الممارسات الفريدة للإمبراطورية العثمانية في هذا الصدد، كدولة متعددة الأديان ومتعددة الجنسيات.

الكلمات المفتاحية: العثمانية، الأمن، الدربندية، الماترولوسية، المنزلية.

إنشاء المؤسسات في الإمبراطورية العثمانية وحماية المستهلكين والمنتجين

درساً ليومنا

شاه فهد يوسفزاي / باكستان

طالب دكتوراه/ في الاقتصاد الإسلامي والتمويل، جامعة صباح الدين زعيم اسطنبول

shahfahad303@hotmail.com

التقدم الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية من خلال فتح المزيد من الأراضي كان أمر غير مسبوق. التوسع الجغرافي، فضلاً عن التقدم الاقتصادي، هو قضية صعبة إلى حد ما حتى في عصر اليوم. ينصب تركيزنا في هذه الورقة البحثية على إنشاء مؤسسات مختلفة (تطوير المؤسسات المالية والدينية) وفوائدها وحمايتها للمستهلك. سنرى التقارب بين مؤسسة دينية ومالية في الإمبراطورية العثمانية ونقيم كيف يمكننا تطبيق هذه الميزات والاستراتيجيات بتماسك كبير لضمان التقدم الاقتصادي في عالم اليوم. قدم نظام النقابات العثماني تحت قيادة الآخية، ونموذج مؤسسة النقد ونظام تيمار وطريقة إسهم، وما إلى ذلك، مساهمات مهمة في صعود المجتمع. خلال الفترة العثمانية، كانت المؤسسات القوية وأدائها الفعال مسؤولة عن التنمية الاقتصادية والتوازن الاجتماعي والاقتصادي. من حيث الوقت والعمل والتضحيات والاقتصاد والحقوق، فإن القوانين والتدابير الحديثة لحماية حقوق المستهلك قد كلفت البشرية ثمناً باهظاً. لو كان العالم قد اعتمد على قوانين حماية المستهلك التي لا تشوبها شائبة في الإمبراطورية العثمانية، لكان من الممكن تجنب هذا الثمن. بينما بدأ الغرب يدرك أن المستهلكين لديهم حقوق بعد عقود من الصراع بين حركات المستهلكين والموردين في القرن التاسع عشر، كان المواطنون العثمانيون يطبقون بالفعل حقوق المستهلك المعترف بها والمحمية بموجب الشريعة الإسلامية منذ نزول القرآن في القرن السابع. في هذا المقال، نقارن بين خصائص ومقاييس نظام حماية المستهلك العثماني التي يمكن تطبيقها لحماية المستهلكين المعاصرين، وكذلك تدابير حماية المستهلك التقليدية والحديثة. وأهم درس مستفاد هو أهمية غرس روح الأخوة بين المستهلكين والمنتجين، وفي الوقت نفسه تعظيم تركيزنا على تعظيم فائدتنا الفردية إلى أقصى حد لتحقيق أقصى قدر من الفائدة للمجتمع والكوكب. ولتحقيق ذلك بكفاءة، شجع العثمانيون التعاون بين الأطراف الثلاثة المشاركة في هذه المعادلة: المستهلك والمورد والحكومة. في نهاية المقال، سيتم اقتراح درس مستفاد من لوائح وممارسات حماية المستهلك العثمانية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، حماية المستهلك، حقوق المستهلك، القوانين واللوائح، الدولة العثمانية.

وضع المرأة في الفترة العثمانية، مساهماتها في الأمن الاجتماعي والاقتصادي والداخلي

أيجاز بشير لون/ الهند

طالب دكتوراه / جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، الاقتصاد الإسلامي والتمويل

lone.ajaz@std.izu.edu.tr

كانت الإمبراطورية العثمانية واحدة من أطول الإمبراطوريات عمراً في التاريخ. لدرجة أن حكمها استمر لأكثر من 600 عام. كانت الإمبراطورية العثمانية في ذروتها، أبرز كيان حاكم في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا، وتضم ثقافات وديانات ولغات متنوعة. على الرغم من هذه التناقضات، استمرت الإمبراطورية في النمو من عام 1299 إلى عام 1922. استندت معظم الأنشطة الحياتية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للدولة العثمانية إلى مبادئ إسلامية غنية بالأخوة والإنسانية والأخلاق. فهل يمكن لدولة ذات مبادئ إسلامية أن تحرم المرأة من المجتمع أو تمنحهم حقوقاً أكثر من الأنظمة السياسية الأخرى؟ حتى سبعينيات القرن الماضي، كان هناك القليل من الأبحاث حول دور المرأة في المجتمع العثماني. في الإمبراطورية العثمانية، غالباً ما كانت تُصوّر النساء في حرم الملك أو حرم السلطان، واستخدم هذا الإطار مراراً وتكراراً لوصف حياتهن. لكن الواقع مختلف كثيراً. يمكن أن نتعلم من الأرشيفات العثمانية أن المرأة العثمانية قدمت مساهمة اجتماعية واقتصادية مهمة لعائلاتها ومجتمعاتها والدولة، ساهمت في الأمن الداخلي للدولة من خلال المشاركة في الأنشطة الأمنية والاستخباراتية. كما كان لهم حق الإرث. تظهر بعض الأمثلة أن النساء في الأناضول كن يعملن في التجارة والأعمال. تثبت هذه الأمثلة أن المرأة العثمانية لم تحرم من العدالة والحرية، وبالتالي يمكنها المساهمة بحرية في المجتمع والدولة في كل مجال. بالإضافة إلى مساهماتهن في الزراعة وتربية الحيوانات والاقتصاد المنزلي وإنتاج المنسوجات، ساهمت النساء العثمانيات أيضاً بشكل مباشر أو غير مباشر في مجال الأمن الداخلي.

تؤكد هذه الدراسة على أهمية المرأة العثمانية في مجال الأمن الاجتماعي والاقتصادي والداخلي. تبحث هذه الدراسة في حقوق المرأة في الملكية، الميراث، التجارة، أمن الدولة والإقليم والمشاركة في الاستخبارات، مع الإشارة إلى البحوث والموارد الحالية.

الكلمات المفتاحية: المرأة العثمانية، اجتماعيًا واقتصاديًا، وضع المرأة، الأمن الداخلي.

كيف يتم استخدام الحقوق المجردة ونقله في كتاب مجلة المحاكم العثمانية؟

محمد نذير خان / باكستان

مرشح دكتوراه/ جامعة صباح الدين زعيم، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول

محاضر/ مدرسة وكلية اسطنبول الأمريكية، العلوم الإسلامية، اسطنبول، تركيا

khan.muhamma@std.izu.edu.tr

الحق المالي هو امتياز لشخص (طبيعي أو اعتباري) تعترف به الشريعة أن تكون له حقوق ومسؤوليات وأهلية قانونية للدخول في معاملات. الحق المالي هو امتياز لشخص (طبيعي أو اعتباري) معترف به من قبل الشريعة ليكون له حقوق ومسؤوليات وأهلية قانونية للدخول في معاملات. ازدادت أهميتها بسرعة اليوم بسبب الاكتشافات العلمية الجديدة والأفكار التجارية والعلامات التجارية. من ناحية أخرى، فإن حماية الوجود البشري هي أحد المقاصد الرئيسية للشريعة إلى جانب حياته ودينه ونسله وفكره. في المصطلحات الشرعية، ينطبق مصطلح "الملكية" على جميع الممتلكات والحقوق، الطبيعية أو الفكرية، التي تخص أي شخص طبيعي أو اعتباري. مجلة الأحكام العدلية - كتاب المحاكم العثمانية هو أول دليل مكتوب للقانون والمحاكم للإمبراطورية العثمانية. وظلت سارية المفعول لدول مختلفة مثل تركيا وألبانيا حتى عام 1928 ولبنان حتى عام 1932 وسوريا حتى عام 1949 والعراق حتى عام 1953 وقبرص حتى عام 1960.

الغرض من هذه الورقة هو مناقشة الأساليب المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لممارسة ونقل الحقوق المالية في ضوء مجلة الأحكام العدلية - كتاب المحاكم العثمانية.

الكلمات المفتاحية: الحقوق المالية، الإمبراطورية العثمانية، مجلة الأحكام العدلية، الملكية الفكرية، العلامات التجارية.

ميثاق الأمن المشترك بين تركيا وسوريا والعراق

المحاضر الدكتور حسين شيهانلي اوغلو/ تركيا

جامعة غازي عنتاب / خبير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

hseyhanlioglu@gmail.com

الأناضول وبلاد الرافدين أجزاء مكملة لبعضها البعض في كل فترة من التاريخ وكذلك جغرافيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا. بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية عام 1918، عاشت تركيا والعراق وسوريا، الذين انفصلوا عن الميثاق الوطني الذي أقيم في المنطقة، وفقاً لمصالح الإمبرياليين، كأخوة أعداء في بيئة من الإرهاب حتى يومنا هذا.

بعد الحرب العالمية الثانية، اقتربت الدول جزئياً من حلف بغداد، الذي تأسس وفقاً للتوازنات العالمية المتغيرة، مقسماً إلى معسكرات معادية من قبل أنظمة البعث التي أنشأها الغرب في إسرائيل والعراق وسوريا.

لقد وصلت ثلاث دول إلى شفا الحرب مرات عديدة، خاصة مع تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي الذي تأسس بعد عام 1980، وحرب تركيا على الإرهاب التي لا تزال مستمرة، تتم من أراضي العراق وسوريا.

اكتسب حزب العمال الكردستاني مساحات شاسعة في الحرب الأهلية التي بدأت عام 1991، في العراق التي احتلتها الولايات المتحدة بالفعل عام 2003، وبعد الحرب الأهلية التي بدأت عام 2011 في سوريا. مع تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي وتنظيمات داعش الإرهابية بعد عام 2003، اختفت حدود الدول الثلاث تقريباً وبدأت حرب الخنادق في عام 2015.

في هذه الدراسة، سيتم توضيح أن هذه الدول تنشئ قوة دفاع مشتركة ضد الإرهاب وإنشاء ميثاق جديد لتسهيل نقل البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بين الدول المجاورة والدول ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، الأمن، حزب العمال الكردستاني، داعش، تركيا، العراق، سوريا.

الأمن الوطني في الولايات المتحدة: المؤسسات والسياسات

الدكتور عصام عبد الشافي / مصر

العلوم السياسية والعلاقات الدولية

essamashafy@gmail.com

تُشكل الولايات المتحدة الأميركية واحدة من أهم النظم الأمنية في العالم المعاصر، وزادت هذه الأهمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1945) حيث أصبحت الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي في مواجهة الاتحاد السوفيتي، في نظام ثنائي القطبية، استمر حتى عام 1991، مع انهيار المنظومة السوفيتية، وأصبحت الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي أحادي القطبية منذ العام 1991 وحتى اليوم، الأمر الذي ترتب عليه تصاعد الدور والتأثير والنفوذ الدولي، ولكن في المقابل تصاعد التهديدات والمخاطر الأمنية التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة، وهو ما حدث بالفعل عندما تعرضت لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي استهدفت أهم رموز القوة الأميركية العسكرية والاقتصادية.

وكانت هذه الأحداث دافعا لتأسيس وزارة خاصة بالأمن الوطني، يتم في إطارها دمج العديد من الهيئات والإدارات ذات الصلة، والتي كانت تمارس مهام عملها تحت مظلات أخرى، حيث قام الرئيس جورج دبليو بوش بتأسيس وزارة الأمن الداخلي كمكتب داخل البيت الأبيض بعد عشرة أيام فقط من هجمات سبتمبر، واختيار لقيادته حاكم ولاية بنسلفانيا، توم ريدج، في 21 سبتمبر 2001. وقال في خطاب التكليف: "إنه سيقود ويشرف وينسق استراتيجية وطنية شاملة لحماية بلادنا من الإرهاب والرد على أي هجمات قد تحدث مستقبلاً".

وتم تكليف "ريدج" بمهمة التنسيق بين نحو 180 ألف موظف يعملون في وكالات الاستخبارات والدفاع وإنفاذ القانون في البلاد لحماية الوطن.

وشكّل إنشاء بوش لمكتب البيت الأبيض بداية نقاش في الكونجرس لإنشاء وزارة الأمن الداخلي في الحكومة الفيدرالية الأوسع، وقاوم بوش في البداية فكرة نقل مثل هذه المسؤولية المهمة إلى البيروقراطية، لكنه وقع على الفكرة في عام 2002، ووافق الكونجرس على إنشاء وزارة الأمن الداخلي في نوفمبر 2002، ووقع بوش على التشريع ليصبح قانوناً في نفس الشهر، كما رشح ريدج ليكون أول وزير لها، وصدق مجلس الشيوخ على تعيين ريدج في يناير 2003.

وكان هدف بوش من إنشاء وزارة الأمن الداخلي هي أن تجمع تحت سقف واحد معظم الوكالات الحكومية المعنية بإنفاذ القانون والهجرة ومكافحة الإرهاب، ونقل بوش 22 إدارة ووكالة اتحادية إلى وزارة الأمن الداخلي، وتم اعتبار هذه الخطوة باعتبارها أكبر إعادة تنظيم لمسؤوليات الحكومة الفيدرالية منذ الحرب العالمية الثانية.

وشملت الإدارات والوكالات الفيدرالية الـ 22 التي ضمتها وزارة الأمن الداخلي الأميركية: إدارة أمن المواصلات، خفر السواحل، الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، الخدمة السرية، الجمارك وحماية الحدود، الهجرة والجمارك، خدمات الجنسية

والهجرة، مكتب ضمان البنية التحتية (وزارة التجارة)، نظام الاتصالات الوطني التابع (مكتب التحقيقات الفيدرالي)، مركز المحاكاة والتحليل الوطني للبنية التحتية، مكتب ضمان الطاقة (وزارة الطاقة)، مركز الاستجابة لحوادث الكمبيوتر الفيدرالية (إدارة الخدمات العامة)، خدمة الحماية الفيدرالية.

وكذلك مكتب الاستعداد المنزلي، مركز تدريب إنفاذ القانون الاتحادي، نظام معلومات المخاطر المتكامل للإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي، المكتب الوطني للتأهب المنزلي (مكتب التحقيقات الفيدرالي)، فريق دعم الطوارئ المحلية (وزارة العدل)، نظام الاستجابة الطبية (من وزارة الصحة)، النظام الوطني للكوارث الطبية (وزارة الصحة)، مكتب التأهب لحالات الطوارئ والمخزون الوطني الاستراتيجي (وزارة الصحة)، مركز بلوم آيلاند لأمراض الحيوان (وزارة الزراعة).

في إطار هذه الاعتبارات تأتي هذه الدراسة لتتناول محددات نشأة وتطور وزارة الأمن الداخلي (الوطني) في الولايات المتحدة الأمريكية، والهيكل التنظيمية التي تقوم عليها، مع بيان أهم السياسات التي تعتمد عليها الوزارة للقيام بالمهام المنوطة بها. تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية: "محددات نشأة وتطور وزارة الأمن الداخلي الأمريكية"، "الهيكل التنظيمية لوزارة الأمن الداخلي الأمريكية"، "سياسات وزارة الأمن الداخلي الأمريكية".

كلمات مفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، الأمن القومي، المؤسسة، السياسة.

دور تركيا للوساطة في إنشاء مرفق السلام وقطع النار في حرب أوكرانيا وروسيا

البروفيسور الدكتور مسعود حقي جاشين/ تركيا

جامعة يديتبه، كلية الحقوق

mesut.casin@yeditepe.edu.tr

بعد الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير/ شباط 2022، بذلت تركيا جهودًا كبيرة للعب دور الوسيط بين الدولتين المظلتين على البحر الأسود. برزت **تركيا** مؤخرًا كلاعب دبلوماسي منطقي وعقلاني ولعبت تاريخيًا دورًا سلميًّا في الصراع بين روسيا وأوكرانيا. خلال الحرب العالمية الثانية، كانت تركيا، التي ظلت دولة محايدة، تهدف إلى الابتعاد عن الغزو الألماني والسوفييتي المحتمل كرد فعل تاريخي. تركيا تلعب الدور في إدارة الصراع في فترة ما بعد الحرب الباردة مع التركيز بشكل خاص على طبيعة مشاركتها في ترسيخ نفسها في العالم كدولة وسيطة، فاعلة أو غير فاعلة، باستخدام إطار حل المشكلات الدبلوماسي. قد يحدد دور تركيا كوسيط في العلاقات الدولية محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل في عام 2008، لكن الاتفاق توقف بسبب الغزو الإسرائيلي لغزة. مرة أخرى، في الحرب الروسية الجورجية عام 2008، قامت تركيا بواجبات وساطة كبيرة على محور موسكو - تبليسي لضمان وقف إطلاق النار وإعادة الجيش الروسي إلى قاعدته من الأراضي المحتلة. قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه يعتقد أن الزعيم الروسي يريد إنهاء الحرب التي بدأها في أوكرانيا وأنه سيتخذ "خطوة مهمة". وقال إن الانطباع الذي حصل عليه من محادثاته الأخيرة مع فلاديمير بوتين هو أنه يريد "إنهاء هذا الحرب في أقرب وقت ممكن". اليوم وفي المستقبل القريب، تهدف تركيا إلى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية العميقة التي تربط أنقرة جزئيًا بموسكو، لضمان استمرار عملية عضوية تركيا مع الاتحاد الأوروبي وإقامة توازن في استمرار العلاقات التجارية. كدولة مظلة على البحر الأسود، يمكن القول إن تركيا، على المستوى الجيوسياسي والاقتصادي، تهدف إلى المساهمة في حل مشكلة الهجرة الجماعية التي يسببها المدنيون الفارون من الدمار الذي طال أمده للحرب في أوكرانيا، كما في حالة الحرب الأهلية السورية عام 2015، ومنع تعميق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها في ارتفاع التضخم وإمدادات الغذاء والطاقة. ولكن الأهم من ذلك، أن تركيا قلقة بشأن الموقف الجاد المتمثل في أن روسيا قد تدرج الأسلحة النووية التكتيكية للحرب في ساحة المعركة ضد مساعدات الأسلحة التي تلقتها أوكرانيا من حلفاء الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لاستعادة أراضيها المحتلة، ومثل ذلك الخطر سيضع السلام والاستقرار في البحر الأسود والمحيط الأطلسي في مأزق لا رجعة فيه. أشاد جيرارد أرو، سفير فرنسا السابق لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة، بأنقرة بالقول إن "الدبلوماسية التركية لا تشوبها شائبة منذ بداية الحرب" وقال "إنها إدارة قيمت مصالحها، وضربت التوازن بين الأطراف المتحاربة ويمكن من أن تكون قاسية عند الضرورة مع الاستفادة من الموقف". في هذا المقال الأكاديمي القصير، يهدف إلى تحليل المبادئ القانونية والسياسية والدبلوماسية والنظرية والعملية في التسوية السلمية والعادلة للحرب الروسية الأوكرانية. من الجدير بالذكر أنه يتم تلقي رسائل من موسكو مفادها "نحن مستعدون للمفاوضات مع أوكرانيا". يعطي الرئيس الروسي بوتين إشارة تفاوض بتصريحاته حول هذه القضية. من ناحية أخرى، أعلنت الإدارة الأوكرانية أن "موسكو لا تريد اتفاق

سلام، إنها تريد كسب الوقت بإعلان وقف إطلاق النار من أجل إعادة تنظيم الجيش الذي تزداد أوضاعه صعوبة في مناطق الصراع، حتى أشهر الربيع لهجوم أكثر شمولاً "وإنها لا تريد إقامة طاولة مفاوضات. على الرغم من ذلك، التطورات الأخيرة؛ إنه يؤدي إلى رسائل مختلفة من كييف. وزعمت وسائل الإعلام الأمريكية أن إدارة الرئيس جو بايدن حثت زيلينسكي على عدم إغلاق باب المفاوضات مع روسيا والتخلي عن موقفه المتمثل في "عدم التفاوض طالما بوتين موجود في الرئاسة". حيث أنه أوضح رئيس أوكرانيا، زيلينسكي، لروسيا الشروط التي يجب قبولها حتى يتمكنوا من إبرام اتفاق سلام. وفقاً لذلك، عرض زيلينسكي شروطاً مثل ضمان السلامة الإقليمية لأوكرانيا واحترام قرارات الأمم المتحدة وقيام روسيا بالتعويض عن جميع الأضرار التي سببتها الحرب، إضافة إلى ذلك معاقبة مجرمي الحرب وضمان عدم حدوث هذا مرة أخرى.

في رأينا، عندما ننظر إلى الميدان في الصراع الدائر في منطقة البحر الأسود، فإن الحقيقة العسكرية المتمثلة في استحالة تحقيق نصر كامل لكلا طرفي الحرب المطولة واضحة. ووفقاً لهذا التطور، فإن الفكرة الرئيسية القائلة بأن الحوار ووقف إطلاق النار هما أفضل وسيلة للخروج من أجل إنهاء الصراع الذي عانت فيه البنية التحتية من دمار كبير على الجانب الأوكراني تكتسب وزناً في الرأي العام الدولي. وبسبب العقوبات الروسية، أدت أزمة الغذاء والطاقة وقرب ظروف الشتاء في أوروبا إلى زيادة ضغط "إجهااد أوكرانيا" لدى بعض حلفاء كييف مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا. بدلاً من زيادة الحشد العسكري للطرفين المتحاربين والتسبب في المزيد من الدمار للشعب في أوكرانيا، يُفترض أن نهج تركيا لوقف إطلاق النار والوساطة حول كيفية إنهاء الحرب هو حل أكثر واقعية وخارطة طريق نحو السلام المشرف.

الكلمات المفتاحية: تركيا، أوكرانيا، روسيا، الحرب، الوساطة.

قاعدة حميميم الجوية الوسائل الروسية للتوسع في أفريقيا

الدكتور أحمد زيدان / سوريا

منتج تنفيذي/ قناة الجزيرة، مديرية البرامج، قسم البحوث

zaidana@aljazeera.net

لم يكن الوجود الروسي المعزز في سوريا في 30 كانون الأول (ديسمبر) 2015 يعني مجرد توسع روسيا في سوريا فقط. وبدلاً من ذلك، كانت حملة توسع في البحر الأبيض المتوسط، وفي المقام الأول إلى أفريقيا كنقطة انطلاق للقاعدة الجوية والبحرية لنقل ودعم ترسانة أسلحتها ومرتزقتها إلى أفريقيا. تسارعت هذه الخطوة بعد انسحاب القوات الغربية وخاصة القوات الفرنسية من هناك. أدى انسحاب أمريكا من منطقة الشرق الأوسط ثم من أفغانستان إلى زيادة جشع روسيا في المنطقة. وانعكس هذا الوضع على أنه ضعف الأنظمة المرتبطة على حلفائها الغربيين.

لعبت القاعدة الجديدة دوراً مهماً في زيادة نفوذ روسيا في إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بحماية رئيس إفريقيا الوسطى من خلال مجموعة فاجنر؛ لوحظت نفس الأنشطة في مالي وليبيا والسودان وموزمبيق، حيث استخدم الروس عناصر الدولة الإسلامية والقاعدة لإضفاء الشرعية على أنشطتهم.

تظهر قاعدة حميميم الجوية أنه منذ أن خصص حافظ الأسد قاعدة طرطوس البحرية لروسيا لحماية نفسه في عام 1971، بعد عام واحد فقط من استيلائه على السلطة، استمرت العلاقات التاريخية بين عائلة الأسد الحاكمة وموسكو. وبعد أربعين عاماً تقريباً، فعل ابنه بشار الشيء نفسه عندما سلم قاعدة حميميم الجوية إلى روسيا لحماية نفسه من غضب شعبه. لكن بالنسبة لروسيا، ذهبت القضية إلى ما هو أبعد من ذلك. القاعدة الجديدة وفرت غطاء جوي للقاعدة البحرية المكشوفة خلال الفترة الماضية. بالإضافة إلى ذلك، لعبت هذه القاعدة دوراً مهماً في الاستراتيجية الروسية للوصول إلى إفريقيا.

كما لعبت حميميم دوراً فعالاً في خدمة الحركة الجوية الروسية إلى قاعدة بنغازي والفاثية الجوية في ليبيا. ثم استخدمتها موسكو لنقل الطائرات إلى فنزويلا قبل أن تفقد قوات خليفة حفتر السيطرة على القاعدة. في غضون ذلك، لا يزال من الصعب التأكد من مستوى المشاركة الروسية في تجنيد السوريين للقتال إلى جانب حفتر. ومع ذلك، تدعم التقارير الأخيرة على الأقل أطروحة حميميم القائلة بأنه تم استخدامها كنقطة تجمع تم نقل القوات السورية منها إلى ليبيا. حتى لو كانت هذه المساعدة جزءاً من اتفاق ثنائي بين الأسد وحفتر، يبدو أن روسيا تتصرف كوسيط، لا سيما بالنظر إلى التقارير التي تفيد بأن المقاتلين الذين تم إرسالهم إلى ليبيا لم يشملوا فقط الميليشيات الموالية للنظام المكونة من قوات الدفاع الوطني، ولكن أيضاً سجناء داعش.

القاعدة، التي تم توسيعها لتوسيع القدرة على قبول ونشر القاذفات النووية والقاذفات الشبح، مثل طائرات Su-57 وغيرها من الطائرات، والتي ستردع دول الناتو؛ وتوسيع القاعدة كمحطة عبور لنقل ترساناتها العسكرية، خاصة بعد نجاح روسيا في إبقاء الأسد في السلطة.

تشير المعاهد العسكرية حول العالم إلى أن حصة روسيا من المبيعات العسكرية لأفريقيا وكشفت أنها تفوق على الغرب مؤخرًا، وتبلغ حصة روسيا تمتلك 37.6٪؛ أما أمريكا 16٪ فقط. وأعقب هذه المكاسب العسكرية مكاسب سياسية خلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير، حيث لم تصوت 54 دولة أفريقية لإدانة قرار روسيا بغزو أوكرانيا؛ فقط 16 دولة صوتت ضد روسيا، رافضة خطاب الغرب أنه غير مهتم بمحاربة روسيا في سوريا.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، روسيا، سوريا، قاعدة حميميم الجوية.

الأثر والتداعيات على نمو الاتحاد الأوروبي وسياسته الخارجية والأمنية المشتركة

محامي محلل أبحاث يزن شوباك / فلسطين

محامي شاب في Cabinet Dem Rousseau Conseil، الرباط، المغرب

yazshobaki@gmail.com

أنشأت معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU) السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP) في عام 1993 بهدف صون السلام وتعزيز الأمن العالمي وتعزيز التعاون الدولي وتعزيز وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحريات الأساسية. اليوم، يشرف البرلمان الأوروبي على CFSP ويشارك بنشاط في نموه، ولا سيما مساعدة وفود الاتحاد الأوروبي والممثلين الخاصين للاتحاد الأوروبي (EUSR) وخدمة العلاقات الخارجية الأوروبية (EEAS). يتم تحديد حجم ونطاق CFSP والأدوات المالية للاتحاد الأوروبي التي تدعم الأنشطة الدولية للاتحاد الأوروبي من خلال تفويض الميزانية الصادر عن البرلمان الأوروبي.

التركيز الرئيسي لهذه الدراسة هو كيفية تأثير السياسات الخارجية والأمنية المشتركة على الاتحاد الأوروبي (EU) وإلى أي مدى تلعب صلاحيات البرلمان الأوروبي دوراً في هذا القرار. ستتناول هذه الدراسة أيضاً في تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من خلال الاتفاقيات، ودور وتأثير برلمان الاتحاد الأوروبي، وسجل العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي والاستراتيجيات العالمية.

من خلال استخدام مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك فحص المواد المتعلقة بالمعاهدات والإصلاحات القانونية والقرارات البرلمانية، واتخاذ نهج دراسة الحالة المعبر عنه في التحليلات الوصفية؛ ستتناول هذه الورقة البحثية بشكل نقدي في العلاقة السببية والعلاقة بين البرلمان الأوروبي و CFSP على مدى العقود القليلة الماضية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، السياسة الخارجية، السياسة الأمنية. السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، برلمان الاتحاد الأوروبي.

ضمان الاتحاد الأوروبي لحماية الأمن الداخلي وجودة الحياة والقيم: اقتراحات للجغرافيا الإسلامية

المحاضر الدكتور أدمير موللاوسمانوفيتش / البوسنا والهرسك

التاريخ السياسي والعلاقات الدولية والجغرافيا السياسية

mulaosman@gmail.com

الملخص: في غضون سبع سنوات (من نهاية عام 2003 إلى بداية عام 2010) أصدر الاتحاد الأوروبي وثيقتين هامتين عن أمن المنظمات الحكومية الدولية. في حين كانت الأولى هي الاستراتيجية الأمنية الخارجية الأوروبية، فقد تبنى المجلس الأوروبي في شباط/ فبراير 2010 استراتيجية الأمن الداخلي وأكملها. إن الالتزام الراسخ بمواصلة إحراز تقدم في العدالة والحرية والأمن من خلال نموذج أوروبي للأمن وتعزيز التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء، كما هو موضح في مقدمة الوثيقة، هو في صلب الموضوع. كما ذكرنا، يجمع مفهوم الأمن الداخلي بين العديد من الصناعات لمواجهة التهديدات الرئيسية التي لها تأثير مباشر على حياة وأمن ورفاهية المواطنين الأوروبيين.

يعتبر الأمن عاملاً أساسياً لتأمين نوعية حياة عالية الجودة في المجتمع الأوروبي، ولكنه يعني أيضاً حماية القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي الخاصة بالحرية والديمقراطية؛ لذلك تعكس الاستراتيجية رؤية أوروبا لمستقبل مشترك ليس فقط للقارة الأوروبية ولكن أيضاً للعالم. يمكن أن يكون هذا النهج مفيداً جداً في الجهود المبذولة لإنشاء إطار للعمل المشترك للدول الإسلامية. يجب أن يؤدي فصل القيم الأساسية بين الدول الإسلامية إلى مستوى عالٍ من التواصل الاجتماعي. بهذا المعنى، فإن توضيح كيفية تفاعل القيم المتبادلة مع الأمن الداخلي في الجغرافيا الإسلامية هو واجب مهم لعلماء المسلمين. سأحاول في هذا المقال شرح بعض هذه القيم المشتركة من حيث أهميتها الاجتماعية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: جغرافيا المسلمين، الأمن الداخلي، ضمان الاتحاد الأوروبي، جودة الحياة، حماية القيم.

أصول ومبادئ النظام العام ومنظمة الأمن الداخلي:

نموذج جمهورية جنوب أفريقيا

الشيخ ادريس محمد/مالاوي

رئيس وقف التنمية والاستثمار

difoundationmw@gmail.com

العنف الإجرامي والسياسي شائع في جميع البلدان الإسلامية الموجودة التي يمكن أن تشكل الاتحاد الإسلامي العالمي. فبدلاً من البحث عن السبب الجذري لمشكلة الفوضى والعنف والاستماع إلى هموم شعوبهم، تقوم السلطات باعتقالهم واحتجازهم وأحياناً القضاء عليهم. نتيجة لذلك، يغادر الناس دائماً بسبب الخوف ويظلون في سُبُبات بسبب عدم الوضوح واليقين. وعلى الرغم من انتشارها على نطاق واسع، إلا أن الفوضى العامة وانعدام الأمن يتسببان في فشل الدول الإسلامية القائمة فشلاً تاماً لأنها لا تملك السيطرة الكاملة عليها. وغالباً ما تكون الشرطة غير كافية بسبب سوء المعاملة والفساد، في حين أن القضاة نادرون والسجون ممتلئة.

في ضوء ما سبق، هناك حاجة ماسة إلى النظام العام الكامل وإصلاح الأمن الداخلي للسماح للأشخاص في أسرياً بالتحرك بحرية على أراضيهم دون خوف الشديد من العنف والشدة.

فالاضطراب العام لا يسمح إلى تأسيس الاتحاد الإسلامي الدولي، هو الأمر الذي يبيت الخوف في نفوس الناس، ويقوض جهود الدولة في تعزيز مؤسساتها الأمنية، ويعرض نجاح عملية السلام للخطر. بدون أن يحدث النظام العام، لن يثق الناس أبداً في نظام الأمن العام وسوف يسعون للحصول على الأمن من المنظمات الأخرى غير موجودة في أسرياً. عندما يحدث هذا، سوف تضعف أسرياً وستسقط في النهاية.

جنوب إفريقيا، واحدة من أكبر الدول في العالم، لديها نظام متقدم للنظام العام والأمن الداخلي. لذلك، يكشف هذا المقال أصول ومبادئ النظام العام والأمن الداخلي لـ أسرياً لتجنب نقاط ضعفها واستخدام نقاط القوة التي شهدت جنوب إفريقيا. يقدم حلولاً لكل من المواطنين والمسؤولين. تحدد المقالة من بين أمور أخرى، أفضل المبادئ والإجراءات للنظام العام والأمن الداخلي وفقاً لاتحاد أسرياً.

الكلمات المفتاحية: النظام العام والمبادئ والإجراءات، جنوب إفريقيا.

"الهجرة غير الشرعية والتهديدات الأمنية في الجزائر"

المحور الثالث: منظومة الأمن العام والأمن الداخلي

(الادارة المحلية والأمن فيالمدن والمناطق الريفية والمناطق الساحلية والحدودية)

الدكتورة أمينة بوقروز / الجزائر

علم اجتماع ادارة وعمل، الشهيد حمه لخضر، الوادي

aminasociologie@gmail.com

لقد تزامنت الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني مع التطور والتوسع في مفهوم الأمن بعد أن كان مقتصر على الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي والوحيد في الساحة الدولية، ليشمل قضايا بعيدة عنها مثل الأفراد والانسانية والمجتمع، ويتم التركيز عليهم كوحدة تحليل مركزية في الدراسات الأمنية لأجل تحقيق الاستقرار المجتمعي، وتعد الهجرة غير الشرعية أحد التهديدات الأمنية التي تمس هذا الاستقرار نتيجة لهروب الأفراد من الوضع الاقتصادي الرديء في دولهم بطريقة سرية وغير قانونية مما يشكل عبءا اقتصاديا وهاجسا أمنيا واجتماعيا، لتخرج هذه الظاهرة من اطارها الاجتماعي وتصبح قضية ذات طابع أمني تهدد البناء المجتمعي لما يترتب عليها من جرائم مختلفة أرهقت الدول وألزمته تعزيز الجهود بوضع سياسات صارمة لمكافحتها والحد منها بكل الطرق المشروعة، من خلال سن القوانين الرادعة والتكثيف الأمني للحدود، وغيرها من الاجراءات التي تحد من هذه الظاهرة وتساهم في التحكم بها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الأمن، التهديدات الأمنية، المغرب العربي، الجزائر.

الأمن في النيجر؛ التعاون مع تركيا

منصور الأماني/ النيجر

الرئيس/ الجبهة الوطنية FPJD IHSANI، النيجر

laouali09@gmail.com

تعاني معظم دول أسريقا من مشاكل أمنية، خاصة دول الشرق الأوسط وأفريقيا. المنطقة الأكثر تضرراً من حيث الأمن في أفريقيا هي دول الساحل، من بينها النيجر. يجعل الموقع الجغرافي للنيجر البلاد نقطة حرجة للتجارة بين شمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء. النيجر دولة تأسست على مساحة تزيد عن 1,267.000 كيلومتر مربع. إنها أكبر دول غرب إفريقيا وتحتل المرتبة السادسة على المستوى القاري (بعد الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وليبيا وتشاد). أصبحت النيجر مركزاً مهماً لعبور المهاجرين بسبب عدد من العوامل الهيكلية للموقع الجغرافي وحدودها القابلة للاختراق مع ليبيا، والاقتصاد الإقليمي الذي يدور حول نقل المهاجرين.

منطقة الساحل منطقة متنوعة وتزداد أهميتها للأمن الإقليمي والعالمي. علاوة على ذلك، فإن ديناميكيات مثل ضعف الحوكمة، والقطاع الزراعي الهش وغياب التحول الديموغرافي ونقص الوظائف جعلت البلاد "جبهة جديدة" للجماعات الإرهابية. في الواقع، إنهم يحاولون التلاعب واستغلال التوترات في المنطقة.

تعمل حكومة النيجر على تطوير التعاون العسكري مع تركيا من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالدفاع والأمن في سياستها ضد انعدام الأمن.

تسلمت النيجر طائرات مسيرة تركية الصنع في نهاية الأسبوع الماضي. تم تسليم ستة طائرات من طراز Bayraktar TB2 إلى مطار نيامي. كانت هذه هي الدفعة الأولى من عقد الأسلحة الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر والذي نص على شراء النيجر طائرات خفيفة ومركبات مدرعة. مع هذا الاستحواذ، انتقلت القدرة الجوية للبلاد إلى المستوى التالي وتقوم نيامي بتقييم الفرص لتنويع هذه الشراكات في قطاع الدفاع.

الكلمات المفتاحية: النيجر، تركيا، الأمن، الدفاع، التعاون.

دراسة بحثية حول دور التشريع في مكافحة الفساد في ليبيريا

الاستاذ المساعد عبداللاوي قبا / ليبيريا

جامعة Prince of Songkhla كلية العلوم الإسلامية، حرم باتاني الجامعي، تايلاند * مسؤول
المراسلات

dr.akaba@gmail.com

المساعد المحاضر الدكتور محمد روفلي ويهامة / تايلاند

جامعة Prince of Songkhla كلية العلوم الإسلامية، حرم باتاني الجامعي، تايلاند

عليو محمد كرامة / تايلاند

باحث، مدرسة باتاني دار السلام، باتاني، تايلاند

تهدف هذه الدراسة إلى تناول دور الهيئة التشريعية الليبيرية في مكافحة الفساد في ليبيريا. وتركز على تحديد دور هذه الهيئة التشريعية في مكافحة الفساد، باستخدام مهاراتها التحقيقية، وإظهار النزاهة، وتقديم الدعم القانوني والتوثيق وإعداد التقارير. واشتمل المشاركون في هذه الدراسة على 150 شخصاً من المنظمات المحلية/المنتديات الفكرية تطوعوا لجمع البيانات حول الاستبيانات وكان لديهم الكثير من الخبرة والمعرفة حول هذا الموضوع، وتم اختيار 15 منهم للمقابلة. تم دعم الإحصائيات التفسيرية بتحليل المحتوى النوعي لتحليل البيانات كشفت المعلومات التي تم الحصول عليها أن الهيئة التشريعية الليبيرية ليس لها دور في التحقيق في الجرائم والفساد في البلاد. ووفقاً للدراسة، ينبغي للهيئة التشريعية الليبيرية أن تؤدي دوراً هاماً في الحد من الجريمة والفساد في القطاع العام لأنها يمكن أن توفر آلية لمساءلة الناس، وضمان أن أولئك الذين يديرون الموارد في دورهم كوكلاء لا يسيئون استخدام تلك الثقة بسهولة دون أن يتم اكتشافهم. والهيئة التشريعية الليبيرية، كما تفعل بالفعل، تؤيد المصالح السياسية. وفقاً للنتائج، يجب على الهيئة التشريعية الليبيرية ضمان منح رئيس الجمهورية استقلالية كاملة للمسؤولين الحكوميين المكلفين بضمان المساءلة. أخيراً، يجب أن تكون الهيئة التشريعية الموقرة مجتمعاً حرّاً ومستقلاً تماماً للاضطلاع بمسؤولياته دون تدخل لا داعي له.

الكلمات المفتاحية: دور، تشريع، مراقبة، فساد، ليبيريا.

استثمارات تركيا في إفريقيا في سياق السياسة الاقتصادية لجنوب إفريقيا

خلال فترة ما بعد الاستعمار: مثال "سد النهضة"

البروفسور الدكتور أيهان أورهان / تركيا

جامعة كوجالي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد

aorhan@kocaeli.edu.tr

إركان أوفلاز / تركيا

مرشح الدكتوراه، جامعة كوجالي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد

kocaeli.edu.tr@196225003

يعتبر أن الاستراتيجية التي تنفذها الجمهورية التركية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يجب أن تدرس ليس فقط من حيث الجغرافيا السياسية، ولكن أيضا من حيث الاقتصاد السياسي. من وجهة النظر هذه، هناك حاجة لدراسة الصعوبات الاقتصادية أو المزايا التي قد تنشأ.

ليس للتاريخ الأفريقي والهيكل السياسي لأفريقيا منظور جيوسياسي فقط. كما تعرضت القارة الأفريقية، التي كان ينظر إليها على أنها مادة خام ومورد بشري خلال الفترة الاستعمارية، لتأثير أجنبي من حيث "الانسجام الأوروبي" ونظريات الهيمنة الأخرى. إن دور أفريقيا في النظام الذي طرحه كليمنس فون مترنيخ تعيد النظر فيه القوى الصاعدة الجديدة في العالم المعاصر. في هذا السياق، مما لا شك فيه أن أطروحة "الحلول الأفريقية لمشاكل أفريقيا" التي قدمتها تركيا يمكن أن ينظر إليها ليس فقط كوجهة نظر، ولكن أيضا باعتبارها اقتراحا تاريخيا واقتصاديا واجتماعيا. في هذه الدراسة، سيتم مناقشة سياسات تركيا الحالية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على سبيل المثال سد النهضة.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا السياسية الأفريقية، السياسة الاقتصادية الأفريقية، الاستثمارات الأفريقية، السياسة الخارجية التركية.

المفاهيم الإسلامية وتسييسها ونتيجة لذلك

عدم الاستقرار في آسيا الوسطى

البروفسور الدكتور إلهامجون بكميزايف / أوزباكستان

أستاذ دولي / الأكاديمية الإسلامية، طشقند، أوزبكستان

أكاديمي زائر / مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية

ilhomorient@gmail.com

وتواجه خمسة بلدان من آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) تهديدا إرهابيا مستمرا يتمثل في سفر مواطنيها إلى الخارج للانضمام إلى جماعات تابعة لكلتا الدولتين الإسلاميتين. في عام 2019، وصل تنظيم «الدولة الإسلامية» تنفيذ هجمات على مؤيديه والمتعاطفين معه في المنطقة وخارجها، بما في ذلك الأفراد الذين يتحولون إلى التطرف الذاتي ومختلف الخلايا النائمة المحلية. وفي الوقت نفسه، لا تزال جماعات آسيا الوسطى المرتبطة بتنظيم «الدولة الإسلامية» نشطة في سوريا وأفغانستان، وقد عززت وجودها على الإنترنت من خلال تنويع تكتيكاتها الدعائية. في منطقة النزاع السوري، حيث تواجه البلدان العديد من التحديات، بما في ذلك كيفية التعامل مع زوجات وأطفال مقاتلي داعش المحتجزين أو القتلى الذين يسعون إلى العودة إلى ديارهم، بدأت دول آسيا الوسطى بشكل استباقي العديد من عمليات إعادة مواطنيها إلى أوطانهم على نطاق واسع. وفي حين أن الشبكات الإسلامية لها وجود محدود محلياً، فإن المنطقة لديها مساهمة كبيرة من المقاتلين الأجانب في منطقة الشرق الأوسط. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 2000 و5000 من سكان آسيا الوسطى هاجروا على مدى العقد الماضي للانضمام إلى الجماعات الجهادية في سوريا والعراق، وغالبيتهم من مواطني قيرغيزستان وطاجيك وأوزبكستان. ومنذ ذلك الحين، قتل العديد منهم في المعارك، وانتقل بعضهم إلى مناطق صراع أخرى أو عادوا إلى بلدانهم الأصلية. على سبيل المثال، اعتقلت السلطات في قيرغيزستان مواطنين قيرغيزيين حاولوا دخول البلاد عبر الحدود في منطقة باتكين الجنوبية الغربية في مايو/أيار 2021. وبحسب ما ورد شارك كلاهما في نزاعات مسلحة في سوريا. كما عثر حرس الحدود على رصاصات كلاشينكوف بأيديهم أثناء الاعتقالات. يستمر عدم الاستقرار في مشاهد الصراع بين العراق وسوريا وأفغانستان في توفير الظروف للجماعات المرتبطة بالدولة الإسلامية والقاعدة للاستفادة منها. سيستمر التشدد في آسيا الوسطى في التطور بما يتماشى مع أجنادات الدولة الإسلامية والقاعدة وطالبان. في هذا الصدد، من غير المرجح أن تقوم الجماعات المسلحة في آسيا الوسطى بتحويل أنشطتها من مناطق الصراع الرئيسية إلى بلدانها في المستقبل القريب. حثت مجموعات آسيا الوسطى المرتبطة بالقاعدة في سوريا مراراً أنصارها والمتعاطفين معها على السفر إلى منطقة الصراع وجمع الأموال للأنشطة المسلحة هناك، في عملهم الدعائي. من المرجح أن تستمر هذه الأنشطة، وإن كان ذلك على نطاق أصغر. وأيضاً، إذا تم حل التحالف الجهادي لهيئة تحرير الشام تحت ضغط سياسي وعسكري ساحق تمارسه تركيا وسوريا وروسيا؛ بعض الجماعات المتشددة قد تعيد تجميع نفسها تحت راية القاعدة العالمية وتشن هجمات خارج منطقة الصراع

السوري. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي هذه التطورات إلى تحرك أوسع للمقاتلين الإرهابيين الأجانب في سوريا والمناطق المحيطة بها.

الكلمات المفتاحية: دول آسيا الوسطى، التهديد الإرهابي، تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، التحالف الجهادي، القاعدة، طالبان، المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

لماذا تبدو الإدارة المحلية الصينية وإطار الأمن المحلي مهمًا في تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية العالمية في سياسة الصين الخارجية الواسعة؟

المساعدة المحاضرة الدكتورة سيدرا طارق جميل / فاس

جامعة الإدارة والتكنولوجيا، كلية الإعلام ودراسات الاتصال / لاهور، باكستان وأخصائية اتصالات،
مركز حوار الحضارات

منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) / الرباط، المغرب

sidra.jamil@umt.edu.pk

بالنسبة للقيادة السياسية الصينية، فإن التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية هو حجر الأساس في استراتيجيتها للتواصل العالمي مع بقية العالم. نظرًا لأن الكثير من تركيز الدبلوماسية الاقتصادية موجه إلى البعد الخارجي، فإن المجال الداخلي إما يتم تجاهله أو تقليله في الخطاب الأكاديمي حول العلاقات الدولية للصين. هذا أمر مؤسف، لأن العوامل المحلية مثل الحوكمة والأمن، بما في ذلك العدسة المتغيرة باستمرار للثقافة والتواصل، يمكن أن تقدم تفسيرات مقنعة لاتجاه الصين نحو التقدم الاقتصادي.

لذلك، ستركز هذه الورقة البحثية على التفسيرات المحلية للتركيز الخارجي للدبلوماسية الاقتصادية للبلاد، بقيادة الرئيس الصيني شي جين بينغ، فيما يتعلق بالحوكمة والأمن. سيتم أيضًا فحص العقد الاجتماعي القائم على الثقة السياسية بين الحكومة الصينية وشعبها، وبالتالي التركيز على تأثير التواصل بين الثقافات المحلي على المشاركة الاقتصادية للصين مع بقية العالم. كما سيتم تناول عامل كوفيد، الذي ينظر فيه إلى الصين على أنها تلعب دور المواطن الدولي الصالح.

سوف تكشف هذه المقالة أن تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية للصين لا يمكن فهمه بالكامل من تصورها إلى تنفيذها، دون تضمين المجال الداخلي. إن التعامل مع الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها مسألة تتعلق بالشؤون المحلية والدولية على حد سواء هو عامل فاعل حاسم لتوجيهها العالمي مع اتجاه محلي. من خلال استخدام العديد من المصادر الأولية والثانوية واعتماد طريقة البحث الاستكشافي، تهدف هذه المقالة إلى تقديم مساهمة مفيدة في الأدبيات الموجودة حول الدبلوماسية الاقتصادية العالمية بعيدة المدى للصين.

الكلمات المفتاحية: الصين، الحوكمة الداخلية، الأمن الداخلي، الدبلوماسية الاقتصادية العالمية، السياسة الخارجية الشاملة.

أسس ومبادئ منظومة الأمن العام والأمن الداخلي في جمهورية الهند، مثال كشمير

الدكتور غلام نابي فاي / الولايات المتحدة الأمريكية

السكرتير العام للمنتدى العالمي للتوعية بكشمير

رئيس منتدى السلام والعدالة العالمي

gnfai2003@yahoo.com

نحن ممتنون لأن مؤتمر أصنام الدولي للوحدة الإسلامية تناول قضايا مهمة تتعلق بالنظام العام والأمن العام والتي تم قبولها لسنوات كشرط أساسي للتمتع بحقوق الإنسان. أول شيء يجب القيام به في أجزاء كثيرة من العالم هو تعزيز وحماية الحقوق في الحياة التي يتم إنكارها ليس بسبب مشاكل هيكلية عميقة، ولكن بسبب العنف الذي تروج له الدول أو تتغاضى عنه.

النظام العام والأمن الداخلي شرطان لا غنى عنهما للإدارات المدنية وبالتالي يؤديان إلى اكتساب الدولة قوة دولية. ومع ذلك، لا يمكن للشرطة وقوات الأمن استخدام القوة المميتة التي تنتهك الحدود والأعراف المقبولة دوليًا، أثناء تنفيذ السياسة العامة من أجل سلامة مواطنيها.

وقد وصفت منظمة العفو الدولية ذلك على أفضل نحو بهذه الكلمات: "نحتاج جميعًا إلى الحماية من العنف والإرهاب، ولكن لا ينبغي لأي حكومة أن تضحي بحقوق الإنسان للناس باسم الأمن القومي. تساعد منظمة العفو الدولية في كشف وإنهاء سياسات الأمن القومي التي تنتهك حقوق الإنسان".

من المفترض أن السلام والأمن يحددان الشرط الأساسي لاحترام الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في بيئة من الاضطرابات والفوضى والقتل والمجازر، يتحول وجود مفهوم حقوق الإنسان إلى حالة سخيفة. يجب علينا أيضًا معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن النزاعات المسلحة في أجزاء كثيرة من العالم.

تقدم منطقة جنوب آسيا دليلاً لا يمكن إنكاره على الكيفية التي لا يمكن بها تحقيق احترام حقوق الإنسان دون تهيئة الظروف للأمن والنظام والأمن الداخليين أولاً. لقد وعد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة شعب جامو وكشمير بممارسة حقه في تقرير مستقبله دون ضغط وترهيب.

حتى من منظور اقتصادي بحت، إن لم يكن بدافع الاهتمام بالسلام والأمن والديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان، فإن العودة إلى الوضع الطبيعي في جنوب آسيا تستحق أن تكون هدفًا سياسيًا للقوة العظمى الوحيدة في العالم، الولايات المتحدة. النزاع في كشمير هو السبب الجذري للصراع وتهميته بالكاد يخدم المصالح طويلة المدى للقوى العالمية.

وبحسب الرئيس بيل كلينتون ومستشاريه للأمن القومي، فإن كل هذه العوامل جعلت من كشمير أخطر مكان على وجه الأرض. إن كشمير نفسها هي التي يمكن أن تطلق وابل من الصواريخ النووية بين الهند وباكستان وتؤدي إلى شتاء نووي يهدد البشرية جمعاء.

التجارة والاتفاقيات التجارية مهمة، ولكن ليس على حساب الأرضية الأخلاقية العالية التي طالما ادعت الاستثنائية الأمريكية. القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان هي جوهر حتى أن نطلق عليها حضارة.

لا يمكن للهند أن تسمح كل هذه الحقائق تحت البساط. الحقيقة المؤلمة جدا واضحة. ألا تعتقدون أن الوقت قد حان لأن تسأل القوى العالمية الناس عما يريدون حقاً؟ ولعل هذا سيجبر الأطراف على معالجة القضايا التي هي محور خلافهم وهي تطلعات الشعب.

لن يؤدي الإدماج العالمي في كشمير إلى إنهاء الدماء والمعاناة في كشمير فحسب، بل سيكون له أيضاً تأثير إيجابي مباشر على الأمن الدولي والسلام والاستقرار من خلال القضاء على النزاعات الإقليمية والتوترات الوطنية والمخاطر المحتملة للحرب النووية بين الهند وباكستان. سيكون من مصلحة الجميع حل نزاع كشمير سلمياً دون مزيد من اللغط. لا نريد أن تُستبدل المناظر المروعة في كوسوفو والبوسنة بكارثة أكبر من المحتمل أن تحدث في كشمير.

ندعو المجتمع الدولي للضغط على السلطات الهندية للتوصل إلى اتفاق بشأن الاعتراف بشعب جامو وكشمير وممارسة حقه في تقرير المصير، تحت رعاية الأمم المتحدة. وهذا وحده سيكفل السلام والنظام والأمن في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: كشمير، الهند، الأمن الداخلي، النظام العام، الأسس، المبادئ.

أمن كشمير الهندوسي: تعزيز الاحتلال

مساعد البحث رياض الخالق / كشمير

مسؤول البحث، مركز الإسلام والشؤون العالمية (CIGA)

جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم

lookriyaz@gmail.com

منطقة جامو وكشمير المتنازع عليها، والتي حددتها الأمم المتحدة، هي منطقة ذات أغلبية مسلمة، لكنها تحكمها دولة يهيمن عليها الهندوس حيث تكون جميع السلطات الرسمية والبيروقراطية تقريباً من الهندوس. معظم القوات الهندية التي يبلغ تعدادها المنتشرة في جامو وكشمير التي احتلتها الهند بشكل غير قانوني (يطلق عليها بـ **ИоJK**). ويبلغ عددهم مليون جندي هم من الهندوس احتل الهندوس الآليات الرسمية المحلية والمناصب السياسية.

وشهدت المنطقة صراعاً مسلحاً في أواخر الثمانينيات عندما حشد الكشميريون السلاح ضد الحكم الهند، وكان معظم ضحايا الحرب الشاملة ضد الكشميريين من المسلمين. يقود قوة الشرطة المحلية إلى حد كبير ضباط غير مسلمين تعينهم الهند بشكل مباشر. وبينما يناضل الكشميريون من أجل إنهاء الاحتلال الهندي، لا توجد ثقة تذكر أو معدومة في آلية الأمن المحلية، حيث أن جميع الذين يدافعون حقهم في تقرير مصيرهم ومستقبلهم يلقون في السجون و يتعرضون للإهانة والمداومة والإصابات والقتل. وتبين السجلات أنه لا توجد مساءلة كافية للغاية في الحالات التي تشارك فيها القوات الهندية والشرطة الهندية في حوادث مثل جرائم القتل والأعمال خارج نطاق القضاء.

ماذا يخبرنا مثل هذا السيناريو عن الأمن الداخلي لـ **ИоJK**؟ كيف يؤثر ذلك على النضال المستمر من أجل تقرير المصير في **ИоJK**؟

ستكشف هذه المقالة عن كيفية عمل الأمن الداخلي الذي تفرضه الهند في **ИоJK**.

علاوة على ذلك، ستناقش هذه المقالة أيضاً آثار باكستان الضعيفة على الأمن الداخلي في **ИоJK** وما إذا كان موقف باكستان بمثابة رادع ضد تجاوزات الهند في **ИоJK**. تحد كشمير قوات مسلحة نووية بما في ذلك الصين وباكستان والهند، مما يجعل المنطقة المتنازع عليها التي صنفتها الأمم المتحدة بؤرة نووية. أظهرت الأحداث الأخيرة منذ عام 2019 أيضاً كيف أدت الأحداث العابرة للحدود الخاطئة إلى دفع المنطقة إلى حافة الحرب.

كيف سيؤثر النموذج الأمني الجديد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على النضال من أجل تقرير المصير في **ИоJK** وهل ستكون باكستان قادرة على حشد الدعم الدولي اللازم لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة؟ في هذا السيناريو، كيف سيتعامل الكشميريون ووثائق الأمم المتحدة مع هذه التحديات حيث يخضع حليفهم الرئيسي وأصحاب المصلحة لسياسات اللعبة الكبيرة لإعادة التخطيط الاستراتيجي لتحقيق تقرير المصير المسمى بالاستفتاء العام؟

ستناقش هذه المقالة المقدمة شفوياً سياق وآثار التفكير الجديد المتنامي بين الكشميريين المحاصرين.

الكلمات المفتاحية: كشمير، باكستان، الهند، احتلال، الأمن.

قضية التحكيم سولك الادعاءات السخيفة لسيادة مفقودة منذ فترة طويلة

رائد البحرية (فخري) الأستاذ المحاضر محمد حمزي محمد رسلي / ماليزيا
الجامعة الماليزية للعلوم الإسلامية (USIM)

hazmirusli@usim.edu.my

في 22 يناير 1878، تم توقيع اتفاقية بين سلطان سولو واثنين من العملاء البريطانيين، ألفريد دنت والبارون فون أوفريبك، والتي بموجبها تنازل عن شمال بورنيو للبريطانيين مقابل دفع امتياز قدره 5000 دولار سنوياً للسلطان. مع نقل الجزر القريبة من خليج سيبوكو من جزيرة بانغي، تمت زيادة الدفعة إلى 5300 دولار سنوياً. خضعت صباح للحكم الياباني لفترة قصيرة خلال الحرب العالمية الثانية ثم عاد إلى الحكم البريطاني عند استسلام اليابانيين في عام 1945. ظلت صباح مستعمرة تابعة للتاج البريطاني داخل ماليزيا حتى حصلت على استقلالها في عام 1963. وكجزء من الاتحاد، استثمرت ماليزيا مليارات الرينغيت الماليزي لتطوير صباح وشكلت حكومة تعمل على حكم المنطقة. لم يفعل ورثة سلطنة سولك المهجورة الكثير لإثبات أنهم في الواقع الحكام السياديين لصباح. تتناول هذه المقالة القضية الأخيرة من "التحكيم ولاية سولو" الذي يطالب سلطنة سولوك بدفع تعويضات لورثتها لممارسة سيادتها على صباح بموجب القانون الدولي وسيادة الدولة. يظل ورثة سلطنة سولوك المهجورة مصرين على أن صباح لا تزال "جزءاً من أراضيهم". تخلص هذه المقالة إلى أن صباح معترف بها عالمياً كجزء من ماليزيا، ولا يتعين على ماليزيا بأي حال من الأحوال أن تأخذ في الاعتبار ادعاءات أحفاد السيادة المفقودة منذ فترة طويلة. وماليزيا، بوصفها عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة، دولة مستقلة ذات سيادة ويجب احترام سيادتها على صباح.

الكلمات المفتاحية: صباح، سيادة الدولة، القانون الدولي، وحدة الأراضي، اتحاد ماليزيا.

نحو نظام عام إسلامي دولي مشترك وبنية أمنية داخلية: دراسة الإجراءات والمبادئ

المحاضر الدكتور حكمت الله بابو صاحب/ سنغافورا

جامعة السلطان أزلان شاه، ماليزيا

hikmatullah.sahib@gmail.com

النظام العام والأمن الداخلي شرطان لا غنى عنهما في أي حكم مدني، بما في ذلك الإدارة الدولية لأراضي الدولة. الدول الإسلامية، التي حصلت على استقلالها من أسيادها الاستعماريين، أطاعت بشكل أساسي القواعد التي وضعها هؤلاء المستعمرون في إدارة نظامهم العام. نتيجة لاعتمادهم على القوى الاستعمارية، احتفظ الكثيرون عن غير قصد بالسياسات والإجراءات التي كانت تستخدم في السابق لقمع واضطهاد السكان المحليين. ومع ذلك، مع ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قامت العديد من هذه القوى الاستعمارية بإصلاح قوانينها الوحشية للسيطرة على السكان، بينما حافظت مستعمراتها السابقة على هذه الإجراءات بأمانة حتى يومنا هذا. وقد تسبب هذا الوضع في تناقض مع أخلاق وقيم حقوق الإنسان التي يتبناها دينهم والقيم التي ورثوها عن مستعمراتهم. تبحث هذه المقالة في المشاركة الدولية في المسؤولية الثلاثية (حفظ الأمن وإقامة العدل وإنشاء أنظمة العقوبات) الأكثر أهمية للحفاظ على القانون والنظام في أي منطقة معينة. غالبًا ما يتعرض المسلمون من الأغلبية والأقلية لمعاملة وحشية بحجة الحفاظ على القانون والنظام. في كثير من الأحيان تم إساءة استخدام الدين لتبرير مثل هذا الاضطهاد. لذلك، يقيم هذا المقال الصعوبات التي تواجه وجود نظام عام دولي مشترك وأمن داخلي يأخذ في الاعتبار قيم الدين في إقامة العدل.

الكلمات المفتاحية: العدل في الإسلام، محكمة العدل، محكمة العدل الدولية، حكم، محكمة العدل الإسلامية الدولية، حكم، أسريقيا.

بغـوان

تحديد أسس ومبادئ النظام العام والأمن المشترك

من أجل الوحدة الإسلامية

الباحث الشيخ الإمام أبوبكر كومباوري / بوركينافاسو

المرشد الأعلى للدين الإسلامي للجيش والقوات المسلحة الوطنية.

رئيس مؤسسة التنمية البشرية - بوركينافاسو

comp_boukary@yahoo.fr

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم تنزيله، {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ} (سورة البقرة 190) ثم الصلاة والسلام على نبي الرحمة والهدى محمد المبعوث بالسلام والأمان للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره وسن بسنته إلى يوم الميزان، وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد.

ما من شك أن التعاون ضرورة من ضروريات الحياة، فالإنسان لما كان مدنياً بطبعه فهو لا يستطيع العيش وحده ويلبي متطلباته الحسية والمعنوية من دون التعاون مع الآخرين؛ فذلك التعاون هو الذي يعود على الفرد والمجتمع بالكثير من المنافع، إقتصادية وأمنياً ودفاعياً على حد سواء؛ ومواجهة التحديات والأخطار المحيطة بالإنسان بوجه عام، وبالمسلم بوجه خاص، الذي لا يمكنه تحقيق أهداف الدين والدنيا إلا من خلال تعاونه مع غيره من الأفراد.

فلما كانت الوحدة هي أكبر سلاح يمكن استخدامه في مواجهة شتى أنواع عد الاستقرار الأمني فإن التعاون هو أكبر جالب للامن، لكونه يؤلف بين الأفراد ويزيل الضغائن من القلوب، كما يساعد على إنجاز الأعمال الكبيرة التي يصعب على الإنسان تنفيذها بمفرده؛ مما يشعره بقوته وأنه ليس عاجزاً يشكل عبئاً على المجتمع الذي يعيش فيه.

فالتعاون إذا من أجل تحقيق الامن المشترك: هو الجوهر والعنصر الأساس في كل نجاح قائم على الوحدة الصلبة، فهو الذي يشعر الفرد والمجتمع بالسعادة، ويدفع الناس إلى بذل كل ما لديهم من جهد وقوة، ويُجدد طاقتهم وينشطهم، كما يخلصهم من الأنانية وخُب النفس، والتعاون أيضاً هو مصدر وحدة الأمم في كل المجالات، لما فيه من تقاسم العبء والحمل مع الآخر، وتقاسم فرصة اكتساب مهارات جديدة والاستفادة من خبرات الآخرين ممن يعملون معه، والفرد عندما يتعاون مع غيره يصبح محبوباً كما أنه ينال رضا الله ومحبة خاصة كلما تعلق الأمر بالدين والدنيا وخدمة السلام والوحدة، فقد قال تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} (سورة المائدة، آية 2) .

فهذا البحث الوجيز الذي بين أيدينا يتناول الحديث حول التعاون الإيجابي المثمر المتعلق بالامن الذي يجلب الوحدة الإسلامية في حيث التعاون المشترك في نشر الامن والسلام والرحمة في العالم أجمع، تحت عنوان: (تحديد أسس ومبادئ النظام العام والأمن المشترك من أجل الوحدة الإسلامية. وإنما قلت: أن الأمم الأخرى القوية التي تسيطر على معظم بلاد العالم، وتستغل مقدراتها وثرواتها إلى أبعد حدود، لو سأل سائل ما أسباب قوته؟ فإن الجواب هو أن أحد أسباب قوته؛ التعاون الجاد بين

حكوماته، الجواب هو أن أحد أسباب قوته نظام فريق العمل الموحد بين بلدان الغرب، وأن أحد أسباب قوة الغرب العمل
الوحدوي والمؤسساتي، أحد أسباب قوته إدارة الوقت، وتنظيم الذات قبل الغير، واحترام القائد والأخذ بقرارات المرجعيات.
فلاتوجد أدنى شك أن كل هذه القيم الحضارية وهذه الاستراتيجيات التي اكتسبوا منها قوتهم الاقتصادية والدفاعية؛ لاتوجد شك
أنها من الأصول الراسخة في ديننا الإسلامي الحنيف، مما يلزم علينا الأخذ بها لصالح ديننا وديننا على مستوى الفرد والمجتمع
والدفاعي والإقتصادي على حد سواء، رغم التحديات الجسام التي تكمن في تلك المسيرة الطويلة.

ذلك أن أعداء الأمة الإسلامية لما أدركوا أن ديننا يحثنا على التعاون والوحدة لنبقى أمة قوية، جعلوا من ضمن استراتيجياتهم
التعاونية محاربة التراث الإسلامي بعد استفادتهم الكلية منها استفادة جذرية، فالتزموا بسياسة مقولتها (فرق تسود). فبهذه
القاعدة ومثيلاتها فرقوا جمعنا، وشتتوا شملنا، واصتنعوا الحروب فيما بيننا لإضعافنا ولنهب ثرواتنا وانهاك قوانا الإقتصادية
والبنائية، وتعمدوا على تهجير العقول النافذة إليها، فدخلنا في انقسام مؤلم، وفي ضعف يندى له الجبين.

ومن المؤكد أن الله تعالى قد حذرنا من ذلك المصير الذي آلت الامور إليه، وأمرنا بالوحدة وبالأخوة المتماسكة، والتعاون
والالتزام بالإيمان بالصبر ليأتينا نصره ، فقال جل في علاه، { وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا } (سورة آل عمران،
آية 103).

ثم قال عز من قائل في مقام آخر { وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَازَعُوا فِتْفَشُلُوا وَتَدْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ
{ (سورة الأنفال آية 46)

فقلّ ما تجد من ينادي إلى التعاون والوحدة إسلامية في أي مجال رغم أهمية ذلك التعاون في المجال الدفاعي في الوقت
الراهن، اللهم إلا القائمين على هذا المؤتمر الفتي (ASSAM) على هذه الأرض التي انطلقت منها إمبراطورية الوحدة
الإسلامية العثمانية المباركة، ونتمنى لأهداف هذا المؤتمر أن ترى النور بفضل الله تعالى ثم بإخلاص أهل هذا البلد الذين
نسأل الله تعالى أن يزيدهم الأمن والأستقرار، ذلك النور الذي سيخرجنا جميعا من تلك الظلمات القاتمة التي تعيشها الأمة
بسبب عزوف معظم أفرادها وبلدانها عن تعاليم ديننا الحنيف، التي هي تعاليم السلام والرحمة والقوة والوحدة والإنقاذ
للبشرية جمعاء. والله موفق والهادي إلى سواء السبيل.

التعاون والأمن من أجل الاتحاد الإسلامي: ملخص

الباحث محمد منير / باكستان

المدير العام السابق لبنك الدولة الباكستاني

munir9511@outlook.com

ظهر الإسلام وطُبق في القرن السابع، وغالبًا ما يشار إليه باسم عصر الإيمان. أكمل هذا الوحي الرسالة الإلهية المعطاة للبشرية من خلال أنبياء مختلفين في أوقات ومناطق مختلفة من أجل عيش حياة ناجحة وفعالة. منطقيًا، أعطى هذا الموقف اليقين لمؤسسة النبوة، وبالتالي أعلن محمد (صلى الله عليه وسلم) أنه النبي الأخير وهو الرحمة للبشرية جمعاء. على الرغم من ظهوره في عصر الإيمان، فإن للإسلام يمتلك العقل والمنطق الخاص به ليظل منسجمًا مع المستقبل. هذا دائمًا جانب من جوانب الانسجام وتنوعه ووحدته التي توحد الناس من مختلف الألوان والمناطق والأعراق على قوة الإيمان المشترك. يعطي هذا التنوع والوحدة للحضارة الإسلامية مفهوم الأخوة المسلمة الواحدة ويفتح الطريق للتعاون والعمل المشترك بين الشعوب والدول الإسلامية من أجل سلامتهم وأمنهم.

القرن الحادي والعشرون هو بلا شك عصر العقل، حيث تتم مناقشة جميع القضايا وحلها بالعقل والمنطق. وهذا يتطلب من المجتمعات الإسلامية استكشاف العقل والمنطق المتضمنين في نظرية وممارسة الإسلام كما مارسها محمد (عليه الصلاة والسلام) في ولايته المدينة المنورة في القرن السابع. وتألفت هذه الممارسة إلى حد كبير من نموذج الحكم الرشيد، القائم على سيادة القانون، والنموذج الاقتصادي المشترك. على الرغم من كونهم حراس التراث الإسلامي، إلا أن المسلمين غير مدركين لهذين النموذجين. بإذن الله، شرحت هذين النموذجين بالتفصيل في كتابي المعنون "اقتصاد القرن السابع في المدينة: النظام الاقتصادي الأول للبشرية" الصادر في باكستان عام 2020. إن إنسانية القرن الحادي والعشرين تبحث بشدة عن أيديولوجية يمكنها أن تجلب السعادة والازدهار لحياتهم لأن كلا من الشيوعية والرأسمالية قد فشلا في القيام بذلك. إن خلق وتعزيز الوعي بالنموذجين المذكورين أعلاه من خلال العقل والمنطق سيعطي الأيديولوجية الإسلامية ميزة فكرية وتحفز الناس العقلانيين في الغرب على الاستماع إليها وفهمها. سيؤدي هذا أيضًا إلى إجبار الحكام المسلمين على تحسين أنظمتهم السياسية والاقتصادية. ستكون هذه الحملة مفيدة في خلق شعور بالوحدة والعمل الجماعي في العالم الإسلامي.

يوجد حاليًا 57 دولة إسلامية تقع في مواقع جغرافية مهمة استراتيجيًا، مليئة بالموارد الطبيعية المتنوعة وعدد سكان يزيد عن 1.6 مليار نسمة. ومع ذلك، فإن الدول الإسلامية مبعثرة وليس لديها أي تحالف/اتفاقيات لتكاملها الاجتماعي والاقتصادي، على غرار التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو البريكس. لا توجد وثيقة حديثة/صالحة حول الإمكانيات الاقتصادية للدول الإسلامية لاستنباط استراتيجيات التعاون الاقتصادي مثل التجارة المتبادلة بينها أو طرق ووسائل أخرى لتعزيز التعليم في العالم الإسلامي أو التخفيف من حدة الفقر. لهذا الغرض، يمكن تفعيل المنصة الحالية لمنظمة OIC من خلال إضافة أبعاد جديدة لتعريف مهمتها. الخيار الثاني هو إنشاء الاتحاد الاقتصادي الإسلامي (IEU) كمؤسسة مكملية لمنظمة

OIC هذه مهمة صعبة بسبب الخلافات السياسية السائدة بين الدول الإسلامية المختلفة. ومع ذلك، فهذه هي الطريقة الوحيدة للمسلمين لاحتلال مكانة مهمة في الفترة المقبلة. يمكن تحقيق ذلك بشكل تدريجي. أولاً، يجب أن نثبت صحة وفعالية الحوكمة والنماذج الاقتصادية للإسلام من أجل اكتساب ميزة تنافسية فكرية للأيدولوجية الإسلامية، ثم إجراء بحث لتقييم الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي. إن نشر مثل هذه الوثائق واستراتيجيات التعاون يمكن أن يخلق شعوراً بالأخوة الإسلامية ويؤدي إلى التعاون من أجل السلامة والأمن.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الإسلامي، الاتحاد الاقتصادي الإسلامي، الأمن، التعاون، OIC.

أهمية وضرة إنشاء وحدة مشتركة للنظام العام والأمن الداخلي نيابة عن الدول الإسلامية

محمد تاش / تركيا

باحث، طبيب بيطري

muhammet.s.tas@gmail.com

عندما ننظر إلى المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية التي تفككت بعد الدولة العثمانية، على الرغم من أنها لا تقتصر على الإرهاب والانقسامات الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه المشاكل تخلق عموماً مشاكل للدول الإسلامية، وجزء كبير من الصراعات في العالم اليوم تعاني منها الدول الإسلامية. إن حقيقة عدم قدرة الدول الإسلامية على إعادة الوحدة فيما بينها بعد فترة الإمبراطورية العثمانية، التي تشكل أكثر من خمس سكان العالم ويبلغ عدد سكانها أكثر من مليار ونصف المليار، تخلق أوجه قصور في الدفاع ضد الإرهاب والمجتمع. أحد الحلول لهذه القضية اليوم هو إنشاء منظمة مشتركة للنظام العام والأمن الداخلي بين الدول الإسلامية تغطي الدول الإسلامية، بل وتغطي العالم، من المهم جداً إنشاء منظمة عامة مشتركة للأمن الداخلي والأمن الداخلي. عندما ننظر اليوم، نجد أن الجهود المختلفة للسيطرة على البلدان الإسلامية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والقوى الإمبريالية الغربية، وزيادة مجال النفوذ في هذه البلدان تسهم في تشكيل أعمال إرهابية وزيادة الاضطرابات الداخلية، وبشكل عام، في تهيئة الظروف اللازمة لظهور الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط. ومن أجل وضع حد للانقسامات الاجتماعية والأنشطة الإرهابية في الدول الإسلامية حول الدين، من المهم إنشاء وحدة مشتركة يمكنها الاستجابة لهذه التغيرات في الوقت المناسب دون تأخير والتغيرات السريعة في وحدات النظام العام بين الدول الإسلامية تبعا للعوامل، وقد يكون إنشاء هذه الوحدة مفيداً في حل وإزالة نفس الأنشطة أو ما شابهها نيابة عن الدول الإسلامية دون الوقوع في نفس الأخطاء. عندما ننظر مرة أخرى إلى أمثلة وحدة النظام العام والأمن الداخلي المشتركة في العالم الإسلامي، سنصادف مرة أخرى التاريخ القديم للبلدان الإسلامية.

"وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم. وأطيعوا. إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ." سورة الأنفال 16/8

وكما جاء في الآية الكريمة، فإن إنشاء وحدة جديدة للنظام العام والأمن الداخلي بين الدول الإسلامية قد يكون ممكناً إذا عادت الدول الإسلامية إلى قيمها ووحدتها وتحليت بالصبر.

الكلمات المفتاحية: الدول الإسلامية، وحدة النظام العام المشتركة، الفترة العثمانية، الشرق الأوسط.

مجالات جديدة للأمن في تأسيس الأمن الداخلي للاتحاد الإسلامي

عاصم أوزتورك / تركيا

مرشح دكتوراه / جامعة مدنيت اسطنبول، العلاقات الدولية

iletisim@asimozturk.com

في عالم اليوم، حيث انتشرت الحرب المختلطة في العديد من المناطق، يعتمد الأمن الداخلي للدول على قدرتها على الكشف الشامل عن مناطق الضعف وإدارة المناطق الأمنية بشكل مركزي. مع الابتكارات والمجالات الجديدة التي جلبتها التكنولوجيا، توسعت نقاط الضعف الأمنية، وتطور مفهوم الأمن من الفهم التقليدي الذي يغطي فقط الأمن الحدودي والعسكري إلى فهم جديد تتشكل فيه المناطق المختلطة. ومع هذا، يستمر تطوير التقنيات الجديدة لهذه الثغرات الأمنية. تظهر مجالات هجوم ودفاع جديدة مع إضافة مجالات سيبرانية وفضائية إلى مجالات مثل البر والجو والبحر في الأمن الخارجي؛ إن انعكاسات هذه المجالات على الأمن الداخلي حولت مفهوم الأمن إلى حالة أكثر تعقيداً مع تطور التكنولوجيا.

لا شك أن الاتحاد الذي سيتم إنشاؤه بين الدول الإسلامية يتطلب التعاون في مجال الأمن الداخلي وبنية تنظيمية مشتركة في هذا الصدد. ومن هذه الناحية، من الواضح أنه لا يمكن توفير الأمن الداخلي بأساليب أمنية تقليدية. في هذا الصدد، بالإضافة إلى توفير بنية تحتية تنظيمية مشتركة في مرفق الأمن الداخلي، سيصبح الاستخدام المنسق ومشاركة التقنيات الجديدة مهماً أيضاً. لأن العجز الأمني والضعف في دولة ما سيؤثران سلباً على أمن الدول الأخرى. في هذه الورقة البحثية، سيتم مناقشة مجالات القوة القائمة والمحتملة في إنشاء الأمن الداخلي لاتحاد الذي يتم إنشاؤه بين الدول الإسلامية، وسيتم محاولة طرح نموذج حول كيفية توفير البنية التحتية التنظيمية لإنشاء أمن داخلي مشترك للدول الإسلامية في إطار تطوير مجالات أمنية جديدة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الإسلامي، الأمن الداخلي، المجالات الأمنية الجديدة،

مفهوم ومبادئ الأمن الداخلي والنظام العام في دولة مسلمة (أو اتحاد إسلامي)

اللواء المتقاعد الدكتور شاهد هاشمات / باكستان

المركز الاستشاري لأفغانستان والشرق الأوسط وأفريقيا (CAMEA)

معهد إسلام آباد للدراسات الإستراتيجية (ISSI) / باكستان

drshahidhashmat@gmail.com

يقصد بالأمن القومي الدفاع ضد العدو وحماية سيادة الدولة واستقلالها. تتولى القوات المسلحة للدولة مهمة ردع وصد العدوان الخارجي، بينما تتعامل الشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى مع الأمن الداخلي، بما في ذلك الحفاظ على النظام العام.

أود أن أركز على مفهوم ومبادئ الأمن الداخلي والنظام العام في دولة مسلمة (أو اتحاد إسلامي). تختلف هذه المفاهيم والممارسات بشكل كبير من دولة إسلامية إلى أخرى بسبب عوامل مختلفة. ومع ذلك، هناك نوعان من الطوائف المشتركة. الأول هو خلق انقسامات تعسفية ما بعد الاستعمار في معظم البلدان الإسلامية. والثاني هو عدم تطور النظام الديمقراطي القائم على العدل والصالح العام.

عند الاستلزام من مفهوم ومبادئ الدولة الإسلامية، ومراعاة أفضل الممارسات المعاصرة في مجال الأمن الداخلي والنظام العام، يجب ملاحظة المبادئ التالية: مسؤولية الدولة؛ المساواة بين المواطنين؛ العدالة للجميع؛ حكم القانون لا مضايقة من قبل الدولة، لا استغلال، لا تهريب أو إكراه من الدولة.

في ظل الظروف العادية، يكون الأمن الداخلي والنظام العام من اختصاص الشرطة أو غيرها من المؤسسات المماثلة. يمكن أن تساعد الإجراءات التالية في الحفاظ على السلام الداخلي والنظام العام المتناغم: التدخل الاستباقي من قبل الشرطة وإنفاذ القانون؛ القبض السريع على المجرمين بعد وقوع حادث؛ حماية كاملة للشهود؛ استفسار سريع مراقبة ورصد الاستخبارات الجنائية؛ السيطرة الفعالة على الشغب بناء القدرات للقبض على منتهكي القانون؛ حماية البنية التحتية الحيوية والأصول الحكومية؛ ومراقبة الحدود بشكل حازم.

يجب على جميع الدول ضمان الامتثال للمبادئ الإسلامية والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. لا يجوز إخضاع أي محتجز للتعذيب أو المعاملة غير العادلة. يجوز للدول تقييد بعض الحقوق الفردية فقط لفترة قصيرة من الزمن. ومع ذلك، يجب أن تسترشد جميع هذه القيود بالضمانات التي تفيد برفع هذا التقييد في أقرب وقت ممكن، وعدم انتهاك القوانين الأساسية من قبل الشرطة وإنفاذ القانون.

إن تطبيق مبادئ المساواة والتناسب مهم للغاية. يجب على الدول ضمان المراقبة والإشراف الفعالين من خلال مؤسسة "ديوان المظالم أو الأومبودسمان". الإسلام دين ديناميكي يوجه جميع المجتمعات دائماً. إنه يعلم كيفية تحقيق توازن دقيق بين حقوق وامتيازات الأفراد والتزامات الدولة تجاه مواطنيها. المبدأ الأساسي هو أن الناس لا ينبغي أن يخلقوا فتنة (الشغب) في الدولة

ولا يسيئون استخدام سلطة الدولة. فيما يلي بعض المبادئ والضوابط الأساسية التي يعلمها الإسلام في هذا الصدد: (أ) "لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ" (القرآن 2: 11)؛ (ب) "أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ" (4: 59)؛ (ج) "وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ" (2: 191)؛ (د) "مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا" (5: 32)؛ و "وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" (38: 26).

في العديد من البلدان الإسلامية، ينتشر انعدام الثقة على نطاق واسع. لذلك، تحتاج الدول الإسلامية إلى تطوير استراتيجيات مشتركة تستند إلى التعاليم والأعراف الإسلامية للتعامل مع كل هذه التهديدات. كما يحتاجون إلى التعاون مع بعضهم البعض لتعزيز أمن دولهم والأمن الجماعي لجميع الدول الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، النظام العام، الدولة الإسلامية، الاتحاد الإسلامي.

تنظيم وصلاحيات ومسئوليات وزارة الشؤون الداخلية لاتحاد الدول الإسلامية اسريقيا(الإدارة المحلية والامن في المدن
والمناطق الريفية والمناطق الساحلية والحدودية):

الادارة المحلية لكنفدرالية اسريقيا

الدكتور أحمد أوجلى عبد الواحد / تشاد

مركز نور

abouamar1976@gmail.com

عرف نظام الادارة المحلية منذ زمن بعيد، غير أنه لم يأخذ شكله القانوني وسمته النظامي إلا بعد قيام الدولة الوطنية أو القطرية الحديثة، ذلك ان الدولة الحديثة ازدادت أعباؤها تجاه المواطنين، مما جعل نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء الى وحدات محلية أمرا لا محيد عنه.

إن الادارة المحلية لم تحظ بالدراسات الأكاديمية إلا منذ وقت قريب. فقد بدأ الاهتمام بهذا الحقل العلمي من جانب رجال القانون العام والسياسيين أواخر القرن التاسع عشر، وبقيت دراسة الادارة المحلية فرعا من دراسات القانون العام ليصبح علما قائما بذاته، ولقد كانت الادارة المحلية تأخذ أنظمتها ضمن مراحل التكوينات القبلية، والحكومات الاقليمية، والامبراطوريات، ونظم الاقطاع ثم أخيرا نظام الدولة الحديثة.

ففي تلك الأنظمة يظهر التزاوج بين نظامي المركزية واللامركزية ضمن اطار الادارة المحلية، فالهند عرفت نظام المجالس المحلية التي تمثل عددا من القرى قبل بداية التاريخ الميلادي.

وفي بلاد الاغريق ساد نظام دولة المدينة التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي، وتكون وحدة سياسية مستقلة، وتضم دولة المدينة عددا من القرى، وتضم القرية عددا من القبائل، والقبيلة عندهم كانت الوحدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الانساني، ويعتبر مثل هذا النظام مثاليا إذا ما حقق الاكتفاء الذاتي والادارة الذاتية.

وبعد ذلك ظهرت الحكومات الاقليمية كمنافس للقبيلة عندما تكونت اتحادات بعض الكيانات المحلية الصغيرة، واتخذت لنفسها شكل الملكيات المركزية باسطة نفوذها على كيانات اقليمية تفوق القرية والمدينة مساحة وسكانا.

ثم جاء حكم الارستقراطيين ثم جاء حكم العامة. واتسعت الحكومات الاقليمية لتتكون منها الامبراطوريات وبهذا ظل التقارب والتمازج بين المركزية، واللامركزية قائما.

غير ان بدء الامبراطوريات صاحبه مركزية مفرطة وذلك لبسط سلطانها على المساحة الجغرافية، وأدى تجانس سكانها الثقافي والروحي الى سيادة عوامل التوحد ضد الفرقة.

ومع انفتاح الامبراطوريات القديمة والوسيط على شعوب ومناطق وأجناس متنوعة قامت فكرة الحكومة المحلية مرة أخرى على حساب الامبراطوريات ومع ضعف نظام الاقطاع والمدن والأقاليم الصغيرة جاءت نظم بديلة للامبراطوريات.

ولقد برز الشكل الجديد للدولة الوطنية من خلال الدولتين البريطانية والفرنسية، وسرعان ما انتشر في العالم المعاصر كوريث للإمبراطوريات القديمة، والامارات الاقطاعية التي قامت على انقاضها، وظهرت اللامركزية فكرا فلسفيا اداريا مع قيام الثورة الفرنسية عام 1789م ثم انتشرت منها إلى أوروبا وباقي دول العالم بما في ذلك العالم العربي. ولكي تضمن الحكومة المركزية ولاء حكام الأقاليم الفرنسية استبدلت بهم موظفين مركزيين يدينون لها بالولاء، ونشأ بعد ذلك مبدأ اللامركزية أو عدم التركيز الاداري للتخفيف من حدة المركزية.

أما الفيدرالية فلقد نشأت مع منظري الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني تلبية لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الوحدة السياسية مع بقاء بعض مظاهر الاستقلال السياسي بين الولايات، لذا يعتبر النظام الفيدرالي منشأ الدولة الكبيرة من كيانات صغيرة .

أما نظام الحكم المحلي أو الادارة المحلية كظاهرة قانونية لا يرجع تاريخه التشريعي الى أكثر من القرن التاسع عشر، ففي إنجلترا لم يكن للمدن مجالس محلية يشترك فيها المواطنون قبل عام 1835م، ولعل أول تشريع صدر في هذا المجال هو قانون الاصلاح عام 1832م ثم توالى بعد ذلك ظهور التشريعات المنظمة للحكم المحلي بها. أما فرنسا فلم تنشأ بها المجالس المحلية إلا في عام 1833م ولم تعط تلك المجالس حق اصدار القرارات الادارية إلا في عام 1884م.

كلمات مفتاحية: الإدارة المحلية، أسريفا، أمن المدينة، الأمن البري، أمن الساحل، الهجانة.

نموذج الاستخبارات المشتركة والأمن العام المشترك في طريق تحقيق الوحدة الإسلامية

أوميت باغاتور/ تركيا

باحث/ جامعة 29 مايو/ أيار اسطنبول

umit_bagatur@hotmail.com

على الرغم من انتشار المسلمين في منطقة جغرافية واسعة في العالم، إلا أنهم يشكلون نسبة كبيرة من الناحية الديموغرافية. إن اتحاد المؤمنين، الذين هم بمثابة مفتاح في أهم المناطق الجغرافية، في نفس الاتجاه، لقد منحهم ذلك القوة المادية والروحية دائماً. بعد سقوط الدولة العثمانية، عانى المسلمون آلام عدم وجود القيادة والوحدة في فترة المائة عام حتى إلى يومنا هذا، بسبب الذين من دخلوا إلى أراضيهم وما فعلوه في هذه الأراضي. أن كل مجتمع بين المسلمين استطاع يقيم دولة، أصبح عليه أن يتعامل مع مشاكله في منطقته بمفرده مما أدى ذلك إلى عواقب وخيمة. الهدف من المقال هو محاولة التعامل مع نموذج المخابرات المشتركة للنظام والأمن في سياق تركيا من أجل ضمان الوحدة الإسلامية. السبب الرئيسي وراء التعامل معها في سياق تركيا هو أن هذه الطريقة قد تم إثباتها بنجاح واستمرارها عند نقطة التطبيق. تهدف المقالة إلى تحديد الضرورة الاستراتيجية لنموذج المخابرات المشتركة الذي يمكن للدول الإسلامية استخدامها فيما بينها بأمان وبسرعة. من بين المصادر الرئيسية للمقالة البيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية، وتوضيحات المنظمات الفرعية والمعلومات المقدمة للرأي العام.

الكلمات المفتاحية: الوحدة الإسلامية، المسلمون، المخابرات، الأمن، الأمن العام.

الخلافة بين التحديات والآمال

الباحث أحمد مولانا / تركيا

باحث وكاتب

ahmed.mawlana@yahoo.com

ظلت الأمة الإسلامية عبر 14 قرناً تعيش تحت مظلة سياسية واحدة بداية من العهد النبوي والخلافة الراشدة وصولاً إلى الدولة العثمانية، ثم مع إلغاء الخلافة عام 1924، وتأسيس دول قومية تشظت الأمة الإسلامية إلى عشرات الدول التي أصبح لكل منها حاكم وعلم ونشيد وطني وجيش وشرطة وحكومة ومؤسسات ومناهج تعليم مختلفة مما عمق الانقسام بين مكونات الأمة، كما أصبحت العديد من الدول الإسلامية تسير في فلك تحالفات متضادة، فالبعض منها تحالف مع واشنطن، والبعض الآخر تحالف مع موسكو، واندلعت حروب بينية مثلما حدث في حرب العراق وإيران (1980-1988)، وغزو العراق للكويت 1990، فضلاً عن اندلاع حروب أهلية بدعم من دول أجنبية في سوريا وليبيا واليمن، وهو ما ساهم في المزيد من إضعاف العالم الإسلامي، وأسفر عن عدة ملايين من القتلى وعشرات ملايين المهاجرين واللاجئين.

هل يمكن الاقتباس من التجربة الأوروبية؟

تدعو بعض الأصوات الإسلامية لاستعادة الخلافة عبر إقامة كيانات كوفدرالية تستفيد من تجربة الاتحاد الأوروبي، فأثناء الحرب العالمية الثانية، طرح عالم الاجتماع البريطاني ديفيد ميتزاني في عام 1943 في دراسة بعنوان "نظام سلام عامل" فكرة تعتبر أن القومية هي أصل الصراع بين الدول الأوروبية، ودعا إلى صناعة تكامل بين الدول الأوروبية يساهم في تأسيس نظام إقليمي للسلام عبر اتباع استراتيجية متدرجة تعمل خطوة بخطوة، وتعتمد على أن النجاح في تحقيق تكامل في الجوانب الاقتصادية سيؤدي إلى مزيد من التكامل لاحقاً في جوانب أخرى، وتأثر بتلك الفكرة الفرنسي جان مونييه الذي رأى أن على أوروبا بناء كيان فوق وطني عابر للقوميات يدمج المصالح المشتركة للدول الأوروبية، ويسوي النزاعات بشكل سلمي عبر مؤسسات فوق وطنية بحيث تشارك الدول سيادتها بشكل جماعي في تلك المؤسسات الجديدة، ومن ثم صدر إعلان شومان في عام 1950 الخاص بتأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) الذي تطور لاحقاً لعدة أشكال وصولاً إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي عقب معاهدة ماستريخت في عام 1992.

لكن المشكلة التي تواجه الدعوة لتجربة شبيهة في العالم الإسلامي حالياً، أن العديد من الدول الإسلامية تدور في فلك قوى أخرى دولية وإقليمية في ظل سعي الحكام للاحتفاظ بمقاعد الحكم، ولا تتمتع تلك الدول باستقلال سياسي حقيقي يسمح لها باتخاذ خطوات جادة للتكامل مع الدول الإسلامية الأخرى، كذلك تقف الديكتاتوريات والأنظمة الاستبدادية التي تحكم العديد من دول العالم الإسلامي ضد مصالح شعوبها وتضمن مصالح الدول الأجنبية وعملية النهب المنظم لثروات الشعوب الإسلامية مقابل الاحتفاظ بكراسي الحكم.

وبالتالي فإن أي خطوة جادة للتكامل كي تتجسّد عملياً لا بد أن تخاطب الدول الإسلامية التي تحكمها أنظمة تحوز شرعية حقيقية في نظر شعوبها، ولديها استقلال سياسي ملموس، فحينئذ يمكن بناء تكامل اقتصادي، وصناعات دفاعية مشتركة، وإزالة الحواجز الجمركية بشكل تدريجي، فضلاً عن تبني تشريعات قانونية ومناهج تعليمية متقاربة، وهو ما سيمثل نموذجاً يدفع

شعوب الدول الأخرى للضغط على أنظمتها لتنفيذ إصلاحات جادة والحق بركب التكتلات الإسلامية الوليدة. وبدون ذلك لن تتحقق دعوات إعادة بناء الخلافة مثلما فشلت جامعة الدول العربية في إقامة اتحاد أو تكامل أو حتى التنسيق الجاد بين الدول العربية.

أمن الدول في الفترات الانتقالية

سحر زكي قابل / مصر

باحثة/ جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم اتصالات واليكترونيات

zayedtech@gmail.com

لا شك أن هناك فترات صعبة تمر بها الدول، فإذا لم تستطع إدارة هذه الأزمات تتعرض للزوال أو للاحتلال، وقد وجدنا على مر التاريخ إمبراطوريات قامت ثم تلاشت لأنها لم تستطع أن تعبر فترات انتقالية وأزمات وأعداء متربصين بها.

الحياة هكذا، يوم لك ويوم عليك، والاستقرار نوع من الموات خاصة إذا طالت فتراته، وإذا لم يعقبه حركة وإبداع، والدول التي عبرت الأزمات واستقرت فترات طويلة تصبح دولاً ثابتة غير متحركة أو غير مبدعة، لأن الأزمات في الحقيقة هي التي تظهر الإبداع والابتكار، وهناك مثل شائع يقول: الحاجة أم الاختراع، فلو لا حاجة الإنسان لحماية نفسه وأهله من الرياح والأمطار والحيوانات المفترسة والزلازل ما شيد المباني الذكية التي تقاوم كل هذه الأخطار.

كذلك الدول تتعرض لما يتعرض له الإنسان، فهي تتعرض للاعتداء من الدول المجاورة أو ربما تتعرض لاعتداء داخلي يدعمه قوى خارجية للسيطرة على الدولة أو احتلالها، وقد وجدنا في العصر الحديث كيف يتم صناعة الأحداث والحروب كي تعيد الدولة نشاطها وسيطرتها على باقي الدول من جديد، وأوضح مثال على ذلك هو أمريكا.

سوف نتحدث في هذا البحث عن بعض الفترات الانتقالية التي كادت أن تعصف بالدول لكن حسن إدارتها والحسم الذي اتسم به قادتها استطاعت أن تقي نفسها من الزوال أو الاعتداء أو الاحتلال، وستكون البداية من دولة المدينة التي أنشأها المسلمون بقيادة رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، كيف أنشأها وكيف وضع الأسس التي تحمي هذه الدولة.

سنتطرق أيضاً إلى دولة المماليك التي استطاعت في فترة انتقالية عصبية أن تنشئ دولة قوية تمكنت من القضاء على التتار الذين أسقطوا بغداد عاصمة دولة الخلافة العباسية.

وفي العصر الحديث وما حدث في الحرب العالمية الأولى والثانية حيث أصبحت أمريكا دولة عظمى تحكم العالم، وهل سيستمر نجم هذه الدولة خلال القرن الحادي والعشرين أم نرى صعود دول أخرى تفرض نفسها على الساحة الدولية بعد أن أصبحت الكرة الأرضية كتلة واحدة يتصارع عليها الأقوياء.

الكلمات المفتاحية: أمن الدول، الفترات الانتقالية، دولة المدينة، أمريكا.

حلول متكاملة قائمة على التكنولوجيا لضمان الأمن ونظام العام في مدن العالم

البروفسور الدكتور يعقوب بلوط / تركيا

جامعة غازي عنتاب، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

yakupbulut@hotmail.com

الدكتور مساعد بحوث معراج أرسلان / تركيا

جامعة غازي عنتاب، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

miracaslan_23@hotmail.com

لقد كان الأمن حاجة مهمة للمدن والبلدان وللحياة البشرية عبر التاريخ. بالنظر إلى ظروف الفترة التي نمر بها، نرى أن ضمان أمن بلد ما، لا يعتمد فقط على أمن حدوده. لهذا السبب، من الضروري جداً ضمان النظام العام والأمن المشترك في العالم. في هذه المرحلة، يكون موضوع الدراسة هو تحديد الاستراتيجيات من خلال اتخاذ قرارات أمنية ونظام العام المشتركة، خاصة في الدول الإسلامية وتحقيق ذلك بأسلوب قائم على التكنولوجيا. الحلول التي أنتجتها تقنيات المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات مثل الحياة البشرية وإدارة المدينة وأمن الحدود اليوم تحدد التكنولوجيا كوسيلة لضمان النظام والأمن المشترك. إنه يمثل اقتراحاً يجب أخذه بعين الاعتبار لضمان أن نظاماً أمنياً وأمناً مشتركاً يتم إنشاؤه في الدول الإسلامية، يمكنه إدارة العملية الأمنية وضمان استدامتها جنباً إلى جنب مع الدول المدمجة في هذا النظام. في هذا السياق، تنص هذه الدراسة، التي تم تناولها بطريقة وصفية، على أنه يمكن استخدام الحلول القائمة على التكنولوجيا لتوفير النظام والأمن المشترك من مدن العالم وخاصة الدول الإسلامية، وبأن الحلول التي يتم إنتاجها بنظام متكامل يشمل البلدان التي تستخدم هذه الحلول ستحقق الاستدامة والفعالية

الكلمات المفتاحية: الأمن، النظام العام، التكنولوجيا، الأنظمة المتكاملة، الاستدامة.

علم اجتماع الأمن، معناه وعناصره

رمضان علي محمودي / أفغانستان

مرشح دكتوراه / جامعة سلجوق، علم الاجتماع

mahmoodiramazan@gmail.com

الأمن هو أحد أهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع. يقصد بمفهوم الأمن بشكل عام الحماية من جميع أنواع الأخطار والحوادث. من ناحية أخرى، ينقسم مفهوم الأمن إلى مكونات أكثر تحديداً ووضوحاً وأكثر قابلية للفهم. كانت مسألة الأمن موضوعاً يتم دراسته من قبل العديد من العلوم، وخاصة علم الاجتماع. الأمن كموضوع للدراسة في علم الاجتماع له العديد من التعريفات والأبعاد والعناصر المختلفة. لا يزال علم اجتماع الأمن حديث العهد. بسبب عدم وجود ثراء علمي في هذا الصدد، يعتقد البعض أن الأمن يمكن أن يكون موضوع علم الاجتماع السياسي أو علم اجتماع الحرب. لذلك، في هذه الدراسة سنحاول الإجابة على أسئلة "ما هو علم الاجتماع الأمني؟ وما العناصر التي يعتمد عليها؟"

الكلمات المفتاحية: الأمن، علم اجتماع الضمان، الضمان الاجتماعي، رأس المال الاجتماعي.

نظام دعم قرارات الأمن الإقليمي بمساعدة الذكاء الاصطناعي

أغوزهان أكينر/ تركيا

مرشح دكتوراه، خبير أمن/ رئيس مجلس إدارة تسبام (TESPAM)

oakyener@tespam.org

عند تحديد أمن مدينة أو منطقة أو موقع، من الضروري تقييم عدد كبير من العناصر في وقت واحد. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى أن جميع العناصر ذات الصلة قد تتغير تبعاً للوقت والظروف الأخرى، يمكن التنبؤ بأن تعريف الأمن وإدارته لا يمكن تنفيذهما إلا بمساعدة آلية معقدة للغاية لدعم القرارات. من المهم جداً إنشاء نموذج مدعوم للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يتم فيه تحديد العلاقات بين جميع العناصر من الطاقة إلى النظام العام والعوامل البيئية والتهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والسرقة إلى خطط الطوارئ والكوارث. وبمساعدة هذا النموذج، ستتم إدارة القرارات والإجراءات مثل التحكم والمقارنة والمتابعة والتدخل في جميع العمليات الأمنية ذات الصلة بفرصة أكبر بكثير للنجاح.

حزمة دعم إدارة الأمن الإقليمي مثل هذه غير متوفرة في الأدبيات الدولية. خاصة مع نمو الموقع المستهدف، يصبح من الصعب التحكم في المتغيرات وتحديد المعلومات وتوفير البيانات. ولهذا السبب، ومن أجل تصميم مثل هذا النموذج، سيكون من المناسب أولاً اختيار منطقة مستهدفة أصغر حجماً (مثل القرية).

في هذا السياق، تعمل TESPAM TECHNOLOGY مع دعائم مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي التي يمكن تكيفها مع قرية نموذجية، وتطور آليات الوقاية ضد المخاطر مثل المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والسرقة والتلوث البيئي، وتخلق إعدادات لهدف صافي الانبعاثات الصفريّة بفضل البيئة الخضراء إنتاج الطاقة، ويدعم الزراعة والثروة الحيوانية بحلول ذكية، ويواصل العمل على نظام دعم القرار.

سيتم تحليل جميع البيانات في البرنامج المدعوم بالذكاء الاصطناعي الذي سيتم إنشاؤه باستخدام الكاميرات وأجهزة الاستشعار والمركبات الجوية ذاتية التشغيل بدون طيار داخل النظام ذي الصلة، ونتيجة لذلك، سيتم الكشف عن منهجيات القرار. وفي الوقت نفسه، سيتم أيضاً تضمين قضايا مثل صافي توليد الانبعاثات الصفريّة للوحدة السكنية ذات الصلة، وتحديد أهداف استخدام الطاقة المتجددة في هذا السياق، ودمج بعض الأساليب المبتكرة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية في النموذج.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، نظام دعم القرار الأمني، TESPAM TECHNOLOGY.

الأمن السيبراني & الدفاع

أهمية الدول الإسلامية في ضمان النظام العام والأمن الداخلي

المساعدة المحاضرة الدكتورة شاهيلة اينون يوسف / ماليزيا

محامية وباحثة سياسات ومستشارة مالية ومصرفية إسلامية

أستاذة زائرة، جامعة سيالكوت، باكستان/ الرئيس التنفيذي لشركة SHAY الدولية للاستشارات

أستاذ مساعد سابق في IIUM

syussof@yahoo.com

بسبب الوباء العالمي، تعرضت الدول الإسلامية وغير الإسلامية لمزيد من على أنظمتها في العاملين الماضيين. يعد الحفاظ على الأمن السيبراني أمرًا مهمًا بشكل خاص للدفاع عن أي دولة، حيث يمكن لأي خرق أن يتسبب في اضطرابات عامة ويهدد الأمن الداخلي. مع التكنولوجيا المتطورة باستمرار، أصبحت تهديدات الأمن السيبراني مصدر قلق متزايد وهي تمثل خط استثمار مهم للوكالات الحكومية. يبتكر مجرمو الإنترنت باستمرار لمهاجمة الأنظمة والمؤسسات التي تستضيفهم. استنادًا إلى دراسة استقصائية شملت 1200 من قادة الأمن وتكنولوجيا المعلومات¹، أفادت التقارير أن 51٪ من الانتهاكات ترجع إلى "أمان البريد الإلكتروني للأعمال" (ارتفاعًا من 42٪ في العام الماضي)؛ أبلغ 39٪ من المنظمات عن "هجمات من الداخل" (ارتفاعًا من 27٪ قبل عام)؛ 79٪ يقولون إنهم واجهوا "هجمات برامج الفدية". ووافق 35٪ على أن واحدة أو أكثر من هذه الهجمات تسببت في فقدانهم إمكانية الوصول إلى البيانات والأنظمة. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 40٪ من المستجيبين "بانتهاك التشريع" (28٪ قبل عام). يُظهر البحث نفسه مدى ضعف المنظمات أمام الهجمات الإلكترونية المتطورة. يمكن أن تصل تكاليف هذه الاختراقات إلى أبعاد لا تصدق، مثل فقدان الأعمال والفدية والمخاطر الأمنية والإضرار بالسمعة. نظرًا لأن متوسط التكلفة السنوية للتوقف عن العمل بسبب هجمات الأمن السيبراني للمؤسسات اليوم يبلغ حوالي 33.6 مليون دولار، فإن التوقف عن العمل المرتبط بالتدخلات يعد مكلفًا للغاية بالنسبة للمؤسسة بأكملها. لذلك، يمكن أن تؤدي انتهاكات البيانات إلى انهيار الدولة إذا لم تتم إدارتها بكفاءة. ارتفع متوسط تكلفة اختراق البيانات في القطاع العام في ماليزيا بنسبة 79٪ في عام 2021 مقارنة بعام 2020. نظرًا للمخاوف المتزايدة بشأن الأمن السيبراني، سيتناول هذا البحث تحديات الأمن السيبراني العالمية وكيف تدير ماليزيا، كدولة مسلمة، حماية الأمن السيبراني. ومع تزايد تعقيد الأساليب التي يستخدمها

¹ صناعات متنوعة - الطيران والدفاع، السلع الاستهلاكية المعبأة، التعليم، الخدمات المالية (البنوك، الأوراق المالية، التأمين)، الرعاية الصحية، التكنولوجيا، علوم الحياة، التصنيع، الإعلام، الطاقة، البيع بالتجزئة/ البيع بالجملة، الاتصالات، النقل/ الخدمات اللوجستية، المرافق. ومن دول- أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، الهند، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، سنغافورة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

المتسللون، تزداد الأدوات اللازمة لإيقافهم، وتشمل بعض الأشكال الشائعة لتكنولوجيا الأمن السيبراني "الذكاء الاصطناعي" و"التعلم الآلي" و"أنظمة الكشف عن التسلل ومنعه" و"مكافحة البرامج الضارة" و"إدارة الأجهزة المحمولة" و"التحكم في الوصول إلى الشبكة" و"جدران الحماية من الجيل التالي" و"المصادقة والتفويض". وبالنظر إلى الهجمات المحتملة على الأنظمة، ينصح أسريشيا بأن تكون استباقية من خلال إنشاء رؤية واضحة للوعي الأمني وميثاق ثقافي وتطوير تدابير أمنية ذات مغزى وموجهة نحو تحقيق النتائج.

الكلمات المفتاحية: تهديدات الأمن السيبراني، اختراق البيانات، الدفاع، النظام العام الأمن الداخلي، مجرمي الإنترنت، وتكنولوجيا الأمن السيبراني، رؤية وثقافة الوعي الأمني والتدابير الأمنية.

وسائل تحسين أمن الغذائي

محمد شهزاد / سنغافورا

الرئيس التنفيذي ETHISi العالمية، منفذ Fintech

mshehzad_islam@yahoo.com

في أوائل عام 2020، شهد العالم بلا شك ظهور حدث البجعة السوداء؛ جائحة كوفيد-19. بعد ذلك بعامين، تفاقم الوباء، إلى جانب الصراعات الجيوسياسية وعوامل سببية أخرى مثل الأحوال الجوية وتدهور الأمن الغذائي زاد الوضع سوءاً. وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، "يشير تقرير 2022 حول أزمات الغذاء العالمية (GRFC 2022) لشدة العالية للغاية وأعداد الأشخاص الذين يعانون من أزمة أو ما هو أسوأ (المرحلة IPC/CH 3 أو أعلى) أو ما يعادلها في 53 بلداً/منطقة مدفوعة بالصدمات الاقتصادية والظروف الجوية القاسية. والرقم المحدد في طبعة عام 2022 هو الأعلى في تاريخ التقرير الذي دام ست سنوات".

ما الذي يمكن فعله في مواجهة مثل هذا المظهر القاسي؟

إن مسألة الأمن الغذائي متعددة الأبعاد؛ يتعلق الأمر بقابلية الاستخدام وإمكانية الوصول والاستقرار والتمثيل والاستدامة. من خلال هذا العرض التقديمي، سننظر في كيفية تحسين بعض جوانب الأمن الغذائي الضعيف باستخدام الأدوات التي يتم تمكينها من خلال الاستخدام الأفضل fintech, agritech, foodtech، التكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيا الغذائية والوقف.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا الزراعية، تكنولوجيا الأغذية، الوقف.



منشورات أصام | إسطنبول

أصام | جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية

Tel: +90 555 000 58 00 | E-mail: info@assam.org.tr

www.assam.org.tr | www.assamcongress.com

حقوق الطبع والنشر © 2023 | أصام / جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية | جميع الحقوق محفوظة.

جميع حقوق هذا المنشور عائدة لـ أصام | جمعية مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية. لا يمكن طباعة كل أو جزء من المنشور، أو نشره، أو استنساخه، أو توزيعه إلكترونياً، أو ميكانيكياً (نسخ وتسجيل وتخزين المعلومات وما إلى ذلك) دون إذن مسبق من أصام. يمكن عمل الاقتباسات من خلال إظهار المصدر.



هاتف: +90 555 000 58 00

البريد الإلكتروني: info@assam.org.tr

الموقع الإلكتروني: www.assam.org.tr

www.assamcongress.com

أصام | مركز المدافعين عن
العدالة للدراسات الاستراتيجية